الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي

كلية الهندسة المعمارية والتصميم

جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 30 نوفمبر – 2 ديسمبر 2015

HC071-C2-R071

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 27
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 37
5. الاستنتاج 44

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2016

عملية مراجعة البرامج في الكلية

(أ) إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً ودوليًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

(ب) عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في جامعة المملكة

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في جامعة المملكة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل

الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 30 نوفمبر حتى 2 ديسمبر 2015؛ لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها كلية الهندسة المعمارية والتصميم، وهي: (برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية، وبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي).

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة المملكة، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة المملكة في 20 مايو 2015، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الهندسة المعمارية والتصميم إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في 30 نوفمبر حتى 2 ديسمبر 2015. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة المملكة بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 20 سبتمبر 2015.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة المملكة من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة المملكة أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يجب على جامعة المملكة أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة المملكة على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء هيئة التدريس في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي بهذا الخصوص.

(جـ) نبذة عامة حول كلية الهندسة المعمارية والتصميم

كلية الهندسة المعمارية والتصميم هي واحدة من أربع كليات في جامعة المملكة، والتي تأسست في عام 2001. وقد بدأت جامعة المملكة في طرح برامجها الأكاديمية في شهر سبتمبر 2004، وهي الآن تطرح ثمانية برامج في مجموعة من التخصصات. أما رسالة كلية الهندسة المعمارية والتصميم فتتمثل في: "تقديم تعليم في مجال العِمارة والتصميم من خلال الجمع بين النظرية والتطبيق؛ بهدف إعداد الطلبة لمواجهة التحديات المتمثلة في وظائف متمايزة وتنافسية محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا". ورسالة الكلية تتوافق بشكلٍ وثيق مع رسالة جامعة المملكة ورؤيتها، والتي "تسعى لتقديم خبرة تعلُّم تتصف بالجودة، وتتمحور حول طلبتها؛ من أجل تطوير معارفهم، ومهاراتهم وقيمهم، والتي تتحقق من خلال التميز في التعليم والتعلُّم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع". كما أنَّ رسالة جامعة المملكة، ورؤيتها، وأهدافها الأساسية متاحة للاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة،

وهي تركز على دور المؤسسة في تطوير الطلبة، والبحث العلمي، وعلاقتها مع قطاعات العمل، والمشاركات المجتمعية، وتطوير أعضاء هيئة التدريس والموظفين مهنيًّا.

وتطرح كلية الهندسة المعمارية والتصميم برنامجيْ بكالوريوس في التصميم المعماري والتصميم الداخلي عن طريق قسميْن أكاديمييْن؛ هما: قسم الهندسة المعمارية وقسم التصميم الداخلي. وتشير الإحصائيات التي قدمتها الكلية أثناء الزيارة الميدانية إلى أن هناك (153) طالبًا مسجلاً في البرنامجيْن في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2015–2016، وأن العدد الكلي للموظفين الأكاديميين هو (11) عضوًا؛ تسعة منهم يعملون بنظام الدوام الكامل، واثنان آخران يقومان بالتدريس بنظام الدوام الجزئي.

(د) نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي

طرحت كلية الهندسة المعمارية والتصميم برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي لأول مرة في العام الدراسي 2008–2009، وقد تخرجت الدفعة الأولى من البرنامج، والتي ضمت طالبًا واحدًا في العام الدراسي 2011–2012. ويُطرح برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي حاليًا من قبل قسم التصميم الداخلي، وتتطلع كلية الهندسة المعمارية والتصميم إلى التقدم لنيْل الاعتماد من مجلس اعتماد التصميم الداخلي لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وقد تخرج من برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي (10) طلاب منذ بداية طرحه إلى الآن، كما يوجد الآن (41) طالبًا مسجلين في البرنامج استنادًا للإحصائيات التي قدمتها المؤسسة أثناء الزيارة الميدانية. ويقدم البرنامج حاليًا تسعة أعضاء هيئة تدريس؛ سبعة منهم يعلمون بنظام الدوام الكامل، واثنان آخران يعملان بنظام الدوام الجزئي.

(هـ) ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	غير مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**قدرٌ محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى كلية الهندسة المعمارية والتصميم إطار عمل واضح للتخطيط الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، ويعمل على محاذاة أهداف البرنامج مع الأهداف، والغايات، والقِيم التي تتضمنها النصوص المعبرة عن كل من رسالة جامعة المملكة، وكلية الهندسة المعمارية والتصميم، ويساهم في الأهداف الإستراتيجية لكلٍّ منهما. ويتضح الأمرُ بشيء من التفصيل في تقرير التقييم الذاتي، الذي يوضح تشكيل البرنامج ومحاذاته مع رسالة الكلية، وأهدافها، ومواصفات الخريجين، وعلاقتها بالخطة الإستراتيجية لجامعة المملكة للسنوات الدراسية 2012–2017. وفي العام الدراسي 2014–2015، خضع البرنامج لمراجعة كبرى. وقد تضمنت تلك المراجعة مشاركة واسعة من قبل أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين، إلى جانب لجنة أكاديمية خارجية، وممثلين من قطاع الصناعة. وتستند أهداف البرنامج إلى استطلاع موسع لمجموعة من البرامج الإقليمية والعالمية ذات الطبيعة والمستوى المماثلَيْن، وهي عملية قد واكبتها ورشة عمل تطويرية موازية؛ للتأكد من محاذاة البرنامج لرؤية الكلية ورسالتها، وبالتالي لرؤية ورسالة الجامعة. وقد لاحظت لجنة المراجعة –مع التقدير –أن البرنامج مواكب لرسالة ورؤية جامعة المملكة وأهدافها الإستراتيجية؛ ورسالة ورؤية الكلية، والتوافق بين هذه الرؤية والرسالة، وبين أهداف البرنامج، وهي ذات صلة بها ومناسبة.

1.2 وكما وردت الإشارة في تقرير التقييم الذاتي، فإن البرنامج على النحو الذي جاء عليه التوصيف الخاص به يسير وفق مراحل معينة، وهو مُصمَّمٌ لدعم التدرج الدراسي في المقررات؛ فالمقررات الدراسية في المستويات (1–4) تنتقل من تطوير "إطار عمل" إلى "المعرفة النظرية"، ومن خلال الانتقال نحو تطوير "فهم شامل" إلى "التوليف بين المعارف السابقة"، وتشجيع اكتساب مهارات "التقييم النقدي" لدى الطالب. والبرنامج مبنيٌّ وفق ثمانية فصول دراسية؛ تقدم في أربع سنوات، وتشمل مقرر التدريب العملي بين السنتيْن الثالثة والرابعة. ويتكون البرنامج من (142) ساعة معتمدة؛ مقسمة على (43) مقررًا دراسيًّا؛ موزعة كما يلي: (21) ساعة معتمدة لـ (ثمانية مقررات دراسية) بوصفها متطلبات جامعية؛ و(40) ساعة معتمدة لـ (14 مقررًا دراسيًّا) بوصفها متطلبات

كلية، و(69) ساعة معتمدة لـ (17 مقررًا دراسيًّا) بوصفها متطلبات برنامج أساسية، و(12) ساعة معتمدة لـ (4 مقررات دراسية) بوصفها متطلبات برنامج اختيارية. وتقدم المقررات الاختيارية المطروحة في المستويَيْن: (3 و4) الفرصة للطلبة لكي تلائمَ دراستُهم ممارسةً معينةً بالنسبة لهم، أو لإكمال الدراسة فيما بعد. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الأمر يستند بصورة مجدية إلى مشروع التخرج، إضافةً إلى أنَّ المجموعة المختلطة من الموضوعات التي تغطيها المقررات الاختيارية قد تم تعزيزها في التعديلات التي جرت في العام الدراسي 2015–2016. ويتم ضبط التدرج الدراسي في المقررات الدراسية بصورة مناسبة من خلال مقررات المتطلبات السابقة. كما يجب على الطلبة إكمال هذه المقررات؛ ليتمكنوا من التقدم والتسجيل في المواد الأخرى، حيث إنَّ نظام التسجيل يمنع الطلبة الذين لم يكملوا هذه المقررات من التسجيل، ويتيح لهم التسجيل في مقرر بعد آخر كما هو واضح من التطبيق المعروف بالشجرة الدراسية "Study Tree". والمنهج الدراسي ذو نطاق واسع، ويراعي كلًّا من الممارسة العملية (التي تمارس داخل الاستوديو الأساسي)، والذي من المفترض أنْ يغطي الجوانب العملية والنظرية؛ ونمذجة المعلومات الإنشائية، والإضاءة، والجوانب الصوتية، إلى جانب الجوانب النظرية كالتاريخ الحديث، ونظرية التصميم الداخلي، والتصميم الداخلي الآن. كما أنه من المفيد أن يتضمن المنهج الدراسي مجالاً أوسع من الموضوعات ذات العلاقة، والمنضوية تحت عناوين ذات علاقة بالنسق المحلي كالعمارة البحرينية، وفن العمارة الإقليمية، والفن والتصميم للناس والمجتمع. وهذا المنهج الدراسي المختلط مدعومٌ بزياراتٍ ميدانيةٍ متنوعةٍ، ومحاضراتٍ يلقيها بعض الزائرين، وزياراتٍ عملية، إضافة إلى أنه مدعومٌ بمقرر مشروع التخرج و مقرر التدريب العملي. وهناك آليات مثل المراجعات الدورية للتقييم والمقايسة المرجعية الدولية؛ تضمن أن يبقى محتوى البرنامج متوازنًا بصورة مناسبة. ولجنة المراجعة ترى أنَّ العبء الدراسي مناسبٌ، وهو الموقف الذي تلقَّى دعمًا خلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس، وتكرر خلال اجتماعاتها مع الطلبة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ المنهج الدراسي – بشكل عام – متجانسٌ، ويتيح التدرج الدراسي من سنة إلى أخرى، إضافةً إلى وجود توازن مناسب بين النظرية والتطبيق. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح لوجود تركيز غير كافٍ على تفاصيل المشروعات، والقضايا المتعلقة بالمواد والنظريات المُطبَّقة، ومن ثمَّ توصي بأن تقوم الكلية بتعديل ميزان ونسق المشروعات ضمن المنهج الدراسي، والمنفصل كثيرًا عن التخصص المتوقع للموضوع، والمكان المحدد للبرنامج ضمن النسق الخاص بمملكة

البحرين. كما تتوقع لجنة المراجعة من أنَّ التوصيات التي وضعها المراجعون الخارجيون – فيما يتعلق بزيادة التفاصيل بخصوص مرجعية مجلس اعتماد التصميم الداخلي، والتقدم الدراسي في مقرر الاستوديو – يتم أخذها في الاعتبار بعناية، وتنفيذها حيثما كان ذلك مناسبًا.

1.3 قامت الكلية بإجراء مقايسة مرجعية باستخدام الإنترنت مع مجموعة متنوعة من البرامج المماثلة، كما أنها وجَّهت الدعوة إلى المراجعين الخارجيين؛ للتعليق على المفردات الدراسية للمقررات. وقد تم تعضيد هذه المفردات من خلال هذه العملية، مع بعض التأهيل فيما يخص عبء العمل؛ ولذلك ترى لجنة المراجعة أنَّ التصميم كانت له القيمة الوزنية المناسبة. ومن خلال العينات التي قُدِّمت، فإن لجنة المراجعة تقرُّ أن وثائق المقررات الدراسية تتضمن مستويات مناسبة من التفصيل، وأنها مُعدَّة بصورة جيدة مع طرق تقييم مرجعية ذات صلة بمخرجات التعلُّم المطلوبة، وأنها ذات محتوى تفصيلي للمقررات الدراسية. أمَّا الشيء الذي كان أقل وضوحًا فهو كيف يمكن لبحث معين في التصميم الداخلي أن يصبح له وجودٌ ضمن المفردات الدراسية. إنَّ مثل هذه الصلات مع البحث العلمي، ومع التعليم والتعلم على قدر كبير من الأهمية لجدوى ومواصفات برنامج على هذا النحو. وفي الوقت الذي ترى فيه لجنة المراجعة أن أمثلةً مثل المجموعة البحثية المعروفة بـ "السقف الأخضر" تكون نموذجًا واضحًا على أن هناك مساحة في البرنامج تُخصص للطرق المبتكرة بالنسبة للتصميم الداخلي من هذا النوع، إلا أن لجنة المراجعة قد لاحظت –مع التقدير –أن مجموعة أبحاث "السقف الأخضر"، تنطوي على إمكانية كبيرة للربط بين البحث العلمي والتعليم والتعلم ضمن سياق مبتكر له صلة بالنسق الإقليمي المتفرد عن النسق العام، كما أنها تجد أن مستويات الممارسة الاحترافية داخل البرنامج مناسبة. ومع ذلك، فلابد من توجيه المزيد من الاهتمام نحو جدوى الشراكة مع قطاع الصناعة، ومدخلاته، ومشاركته. ومن خلال الاجتماعات مع العاملين في الميدان الهندسي والتصميم المعماري كالشركاء الصناعيين، بما فيهم تلك الجهات التي أتاحت فرص التدريب العملي، فقد كان واضحًا أنَّ هذا الجانب من العرض بحاجة للمزيد من التطوير؛ للتأكد من صلته ومواءمته للنسق الإقليمي والعالمي.

1.4 مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج موثَّقةٌ، وتتوافق مع أهداف، وغايات برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، كما هو منصوصٌ عليها في توصيفه. وقد تمت صياغة هذه المخرجات بالرجوع إلى المقايسة المرجعية ذات الصلة بالبرنامج محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا، واستنادًا إلى إجراءات

ومراجعات الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ومعايير الإطار الوطني للمؤهلات في البحرين، ومجلس اعتماد التصميم الداخلي، ووكالة ضمان جودة التعليم العالي في المملكة المتحدة، فيما يتعلق بالنصوص المتعلقة بالمقايسة المرجعية للفن والتصميم. وقد درست لجنة المراجعة مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، ولاحظت أنها قابلة للقياس، وأنها تغطي كافة الفئات المتوقعة كالمعرفة، والمهارات الخاصة بالموضوعات، والتفكير النقدي والتحليلي، والمهارات القابلة للنقل، كما هو مفصل في توصيف البرنامج؛ وهذا راسخٌ –بمستوى مناسب – في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. ولجنة المراجعة تثمِّن أنَّ جميع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج تتوافق مع أهدافه، وغاياته، وعلى مستوى مناسب للدرجة العلمية.

1.5 مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية تمت مقايستها مرجعيًّا هي الأخرى مع نقاط مرجعية محلية، وإقليمية، ودولية، مع المزيد من الرؤية النقدية للمراجعة الأخيرة للموضوعات. والأدلة المتعلقة بكيفية ربط مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج يمكن العثور عليها في توصيفات المقررات الدراسية ذاتها. وقد تم التقصي عن ذلك بشكل أكثر خلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة مربوطة هي الأخرى أيضًا بتوصيفات المستويات في الإطار الوطني للمؤهلات، ومقارنتها مرجعيًّا كذلك مع معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي. وتتضمن الآلية المستخدمة لهذا الغرض دورًا إشرافيًّا؛ يقوم به مدير البرنامج بالتعاون مع فريق من أعضاء هيئة التدريس، والذي يضم أعضاء هم أيضًا مشاركون في إجراءات الربط والتشكيل داخل برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية. ولجنة المراجعة تثمِّن أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة قد تم تشكيلها وربطها بصورة مناسبة بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وهي مناسبةٌ لأهداف ومستويات المقررات الدراسية.

1.6 يتلقى الطلبةُ التعلُّمَ القائم على العمل من خلال التدريب العملي/ الاحترافي. ويتضمن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي مقررًا إجباريًّا للتدريب العملي بمعدل ست ساعات معتمدة، تكوِّن (200) ساعة اعتبارية، وتمتد لمدة ثمانية أسابيع. ويُجْرَى هذا التدريب خلال الفصل الثاني من السنة الدراسية الثالثة. كما أنه يتمُّ فرض هذه المشاركة في القطاع الصناعي على الطلبة الذين يحققون (60%) على الأقل من مجموع الساعات المعتمدة في البرنامج، وهذا ما تشير إليه الخطة

الدراسية للبرنامج بشكلٍ واضح. وكما هو مشار إليه في تقرير التقييم الذاتي، فإن عملية تقييم التدريب العملي واضحةٌ، وتشمل العديد من الأطراف ذات العلاقة، بمن فيهم الطلبةُ المشاركون، ومشرفٌ أكاديميٌّ وآخرُ ميدانيٌّ، ومديرُ البرنامج، ولجنةُ تقييم، إلى جانب مُدخلات إضافية من الجهة الصناعية المشاركة، وإدارة الإرشاد الوظيفي في الجامعة. وهذه العملية مفصَّلة بشكلٍ جيد في الوثائق المساندة على شكل إجراء تدريب عملي، وموزعة على جميع الأطراف ذات العلاقة، وتتضمن نبذةً عامةً عن مخرجات التعلُّم المطلوبة مُعدَّة بصورة تشاركية من قبل منسق مقرر التدريب العملي وبالتشاور مع المرشدين الأكاديميين، وهذه المخرجات مُحَوَّلة إلى مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج. وقد سلطت جلسات المقابلة مع الأطراف ذات العلاقة الضوءَ على بعض الجوانب التي تدعو للقلق فيما يخص التدريب العملي. وتشمل هذه الجوانب: الشعور بعدم الجهوزية للدخول لقطاع العمل، ومقترحات تشير إلى عدم الوضوح فيما يتعلق بدور المرشد الأكاديمي. وقد جاءت تعليقات لجنة المراجعة من خلال الأدلة التي اطَّلعت عليها لتعبِّر عن أن التأمل الذاتي في التقرير الذي يقدمه الطالب في الأسبوع الثاني من التدريب كان يفتقر إلى العمق، في حين يفتقر تقرير لجنة تقييم التدريب العملي للتفاصيل الكافية، من حيث التغذية الراجعة التحريرية؛ لكي "يتعلم" الطلبة بصورة منتجة من التقييم. وفي الوقت الذي تدرك فيه لجنة المراجعة قيمة مقرر التدريب العملي من حيث المبدأ، فإنها توصي الكلية بضرورة إعادة النظر في ملف توزيع الطلبة على مواقع التدريب العملي والمطروحة بشيء من التفصيل، وفقًا للمُدخلات من الجهات الصناعية المشاركة الحالية وأخرى إضافية، وتنظر في زيادة مدة التدريب؛ لكي تمنح الطلبة فرصة أكبر للتعلم القائم على العمل، وضمان تحقيق مستوى متوازن ومناسب من الخبرة.

1.7 توثيقُ سياسة وإجراءات جامعة المملكة الخاصة بالتعليم والتعلُّم توثيقٌ واضحٌ وذو صلة بالبرنامج. وقد أُتيح للجنة المراجعة الاطلاع على هذه السياسة والإجراءات، وهي تشمل مجموعة من طرق التعليم والتعلُّم المستخدمة والتي تضم: الاستوديو، المحاضرات، الندوات، دراسات الحالة، المختبر/ الورشة، المحاضر الزائر والزيارات الميدانية، وكلها تخضع لمراقبة لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم. ومن خلال المواد المتوفرة، فإن طرق التعليم والتعلُّم مرتبطة بمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية وهي مناسبة. كم يقوم أعضاء هيئة التدريس بمراجعة المحتوى الدراسي وربطه بمخرجات تعلُّم محددة للمقررات الدراسية، ومناقشة ذلك مع منسق المقرر/ مدير البرنامج؛ بهدف مراجعة البرنامج وتطويره. وينظم مكتب التطوير الوظيفي ورش عمل؛ لضمان ديمومة وتعزيز جودة التقديم

بالنسبة للتعليم والتعلُّم بين أعضاء هيئة التدريس وتطويرهم مهنيًّا. كما أنَّ هناك تسليطًا للضوء على بلورة متعلمين مستقلين، وهو أمرٌ مهم بالنسبة لتدريس التصميم الداخلي على مستوى عالٍ. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أهمية مشاركة الطالب في عملية التعلُّم. وتشمل الأمثلة على ذلك: التركيز على البحث العلمي بشكل فردي، والذي يتجلى بشكل خاص في مشروع التخرج، والتأمل الذاتي خلال فترة التدريب. وإضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع من الطلبة ممارسة التأمل فيما يتعلق بالطبيعة التطبيقية لنظرية التصميم أثناء الممارسة، وهي عملية تؤطرها مجموعة من الآراء التي تدخل في عملية تدريس المقررات، حيث تشمل خبراء من قطاع الصناعة، والمحترفين، وأعضاء هيئة التدريس. كما يشارك الطلبة في زيارات ميدانية مستقلة تخضع للإشراف الأكاديمي، وتعمل على تطوير مهارات اتخاذ القرارات، وترتيب المهام بحسب الأولوية، وإدارة الوقت، إلى جانب تشجيع الممارسة التأملية ذات الصلة بالجوانب التاريخية منها والمعاصرة، ذات الصلة بالواقع المعيشي. وقد لاحظت لجنة المراجعة –مع التقدير –أنَّ برنامج التدريب الشتوي مُقدَّم إلى الطلبة بوصفه خبرة طلابية مبتكرة ومهمة، وتنطوي على مكوِّن أساسي يقوده النظراء باعتباره جزءًا من بُنية هذا المكوِّن، ويعمل على لفت اهتمام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إلى الواقع المهني، والعمل ذي التخصصات المتعددة. ومع ذلك، فإن آراء الطلبة حول طرق التدريس المُنفذة قد أشارت إلى شعورهم ببعض التباين، وعدم الانسجام في تدريس المقررات الدراسية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير آلية مناسبة؛ لتضمن تحقيق الانسجام في خبرات الطلبة داخل المقررات الدراسية المتنوعة من خلال تطوير آليات مثل منتديات أعضاء هيئة التدريس/ الطلبة، حيث يكون في الإمكان مراقبة الوعي العام بمحتوى المقررات الدراسية ومناقشتها.

1.8 قامت الجامعة – ومن خلال لجنتها الخاصة بمراجعة وتطوير السياسات – بتطوير وتحديث السياسة الخاصة بأعمال الطلبة وتقييمها. كما تغطي كلٌّ من إجراءات وإرشادات تقييم أعمال الطلبة، وسياسة وإجراء جامعة المملكة؛ لتجنب الانتحال والسرقة العلمية –وكلاهما يؤكد استخدامَ برنامج (Turnitin) للكشف عن الانتحال –الجوانبَ المتعلقةَ بأعمال الطلبة وتقييمها. وكما تمت الإشارة سابقًا في هذا التقرير، فإن عملية التقييم تتضمن مزيجًا مناسبًا من النظرية والتطبيق بجانب إجراءات تصحيح معرَّفة بشكلٍ واضح ومستوياتٍ معينةٍ من التحقق. ولجنة المراجعة تنظر إلى هذه السياسات، والإرشادات، والإجراءات بالتقدير؛ كونها موزعة بشكلٍ كافٍ بين الأطراف ذات العلاقة، بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والشركاء الخارجيون (الممتحِنون، المدققون،

وأعضاء لجنة التقييم). كما أنَّ التغذية الراجعة مستمرة، وتقوم على أساس تقديم المقرر، والمشاركة الخارجية، والمشاركة في ورش العمل. إنَّ التدقيقَ والتغذيةَ الراجعةَ يتمَّان بصورة فورية؛ ففي الامتحانات التجميعية النهائية مثلاً، تتم عملية التدقيق والتغذية الراجعة خلال (72) ساعة، كما يتم تقديم التغذية الراجعة تحريريًّا من خلال أوراق، وفي تقارير لجنة التقييم..إلخ، كما يتم تقديمها شفهيًّا سواء في صورة جماعية أو فردية. ويتم تحقيق الشفافية في آليات منح الدرجات من خلال آليات عملية موحدة تتضمن الممتحِن/ المدقق الخارجي. كما يشارك المحكمون الخارجيون في عملية التقييم. وتتضمن ترتيبات الاعتراض والتظلم التي طوّرتها لجنة مراجعة وتطوير السياسات فيما يتعلق بالدرجات إجراءً معينًا؛ لتمكين الطلبة من الاعتراض على درجات الامتحانات النهائية. وتتضمن هذه العملية بدايةً، تشاور الطالب مع عضو هيئة تدريس المقرر، فإن لم يصلا إلى حلٍّ ينتقل التشاور إلى المستوى الثاني، وهو تقديم الاعتراض والتظلم إلى لجنة الشكاوى في الكلية. ومع ذلك، ومن خلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع الطلبة والخريجين، فقد تولَّد لدى لجنة المراجعة انطباعٌ بعدم الرضا عن آليات التقييم والتغذية الراجعة، وقد أكدت مقابلات لجنة المراجعة لأعضاء هيئة التدريس وجود وضوحٍ في فهم هذه الآليات بينهم، إلا أنَّ هذا الفهم كان أقل بالنسبة للطلبة. ولجنة المراجعة تقرُّ أنَّ الإجراءات ذات العلاقة بالتقييم والاعتراض والتظلم مطبقة، على الرغم من أنها توصي الكليةَ بأن تطوِّر وتعزِّز آليات التغذية الراجعة؛ لشمل المزيد من الفرص للطلبة لتلقي تغذية راجعة تحريرية حول كلٍّ من التقييمات التكوينية والتجميعية.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- المحاذاةُ بين البرنامج ورؤية ورسالة جامعة المملكة وأهدافها الإستراتيجية، ورؤية ورسالة الكلية، والتوافق بينهما من جهة والبرنامج من جهة أخرى، ذات صلة ومناسبةٌ
- المنهج الدراسي – بشكل عام – متجانسٌ، ويتيح التقدم الدراسي من سنة إلى أخرى في ظل وجود توازن مناسب بين النظرية والتطبيق
- مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج متوافقة مع أهدافه وغاياته، وذات مستوى مناسب للدرجة العلمية
- مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مربوطةٌ بشكلٍ صحيح مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وهي مناسبةٌ لأهداف ومستوى المقررات الدراسية

- المجموعة البحثية المعروفة بـ (السقف الأخضر) تنطوي على إمكانية الربط بين البحث العلمي والتدريس إضافةً إلى وجود علاقة سياقية مبتكرة، وبتعبير محدد وفريد من نوعه عن مفهوم "الداخلي"
- برنامج التدريب الشتوي له أبعاد ثقافية مختلفة من الناحية التعليمية، ويلفت أنظار الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إلى الواقع المهني، والعمل ذي التخصصات المتعددة.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل مقياس وسياق المشروعات داخل المنهج الدراسي؛ لضمان أن يكون هناك قدر كافٍ من التركيز على تفاصيل المشروعات والنظريات المطبقة فيها
- إعادة النظر في توزيع الطلبة على مواقع التدريب، مع إضافة المزيد من المُدخلات من الشركاء الصناعيين، وزيادة مدة التدريب؛ لإعطاء الطلبة فرصة أكبر في التعلُّم القائم على العمل، وضمان وجود قدر متوازن ومناسب من الخبرة
- تطوير آلية مناسبة لضمان الانسجام بين خبرات الطلبة في المقررات الدراسية المتنوعة، من خلال تطوير آليات مثل منتديات أعضاء هيئة التدريس/ الطلبة، حيث يمكن مراقبة الوعي العام بالمقررات الدراسية ومناقشته
- تطوير وتعزيز آليات التغذية الراجعة لتشمل المزيد من الفرص؛ لحصول الطلبة على تغذية راجعة تحريرية حول كل من التقييمات التكوينية والتجميعية.

1.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة المملكة سياسة وإجراءات قبول واضحة ومنقولة للأطراف ذات العلاقة من خلال الكُتيِّب الإرشادي للطالب. كما أنَّ الحد الأدنى لقبول الطالب مباشرة في البرنامج هو حصوله على معدل (65%) في امتحان الثانوية العامة. أما بالنسبة للطلبة الذين تقل درجاتهم عن هذا المعدل، فهناك برنامج إعداد تعريفي عليهم الالتحاق به قبل أن يسمح لهم بالالتحاق بالبرنامج، يضاف إلى ذلك عملية امتحان القبول، والتي تساعد على التأكد من تحقيقهم المستوى المناسب للقبول بالبرنامج، وأنَّ الطلبةَ الذين يقع عليهم الاختيار قادرون على إكماله. كما تتم مقابلة الطلبة المحتملين، كجزء من عملية القبول، وهي عملية مناسبة، كما يجب أن تكون مكوَّنًا أساسيًّا في قرارات قبول الطلبة في البرنامج. إلا أنَّ لجنة المراجعة قد أُحيطت علمًا أن جامعة المملكة قامت مؤخرًا بإلغاء نظام المقابلات هذا، وهو ما اعتبرته لجنة المراجعة خطوة تراجعية. كما أنَّ الضوابط مُعرَّفة بالنسبة للطلبة المحولين، كذلك يمكن تطبيق معادلة الساعات المعتمدة الخارجية التي أحرزها الطالب في السنوات السبع الأخيرة قبل الالتحاق بالبرنامج، إذا كانت الدرجة التي حصل عليها بتقدير: (ج)، والحد الأقصى لعدد الساعات المعتمدة التي يمكن إعفاؤه منها هو (60%) من مجموع الساعات المعتمدة لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وفي السنة الدراسية 2013–2014، كان هناك خمسة طلاب (20% من مجموع الدفعة)، هم من الطلبة المحولين إلى البرنامج في السنة الثانية أو السنة الثالثة. وترى لجنة المراجعة أنَّ سياسة وإجراءات القبول واضحة، وتتناول كافة الجوانب المهمة للبرنامج، بمن فيها الطلبة المحولون إليه.

2.2 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن سياسة القبول تسعى لأن تكون مواصفات الطلبة المقبولين متطابقة مع أهداف البرنامج والموارد المتاحة، وتتم مراقبة مواصفات الطلبة المقبولين والاحتفاظ بالملفات الخاصة بهم في قسم القبول والتسجيل. وتشمل هذه الملفات الخلفية الدراسية للطالب، والخبرة.. إلخ. وتضمنت العينات التي قُدِّمت للجنة المراجعة بهذا الخصوص السجل الخاص بكل طالب، ورقم بطاقته الشخصية، واسمه، وتخصصه في الثانوية العامة، ومعدله التراكمي فيها، ودرجات اختبارات تحديد المستوى في مادة: (الرياضيات، واللغة الإنجليزية، والعمارة)، ونتائج كل فصل

دراسي من البرنامج. وفي تلك العينات المقدمة من ملفات الطلبة، تراوح المعدل التراكمي للطلبة بين (64%) و(97.7%). كما لاحظت لجنة المراجعة أن إجراء القبول يسمح بإعطاء قبول أولي للطلبة في بعض الحالات الخاصة، شريطة إكمالهم المقررات الاستدراكية المحددة. وفي العام الدراسي 2014–2015، تم قبول (11) طالبًا في البرنامج كان منهم طالبٌ واحدٌ مُحَوَّلٌ. كما تم قبول طالبيْن إضافييْن في البرنامج التأسيسي. وجميع هؤلاء الطلبة يدرسون بنظام الدوام الكامل، خمسةٌ منهم من الإناث، والعدد المتبقي من الذكور، كما أنَّ العدد الأكبر من الطلبة من البحرينيين (تسعة طلاب)، والطالبيْن الآخرين من الطلبة العرب. ولجنة المراجعة تقرُّ – بشكل عام – أن سجل مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج مُرْضٍ.

2.3 خطوط المسئولية في البرنامج مطبقة، حيث يقوم رئيس القسم بإدارة مهام البرنامج، والذي يتمثل دوره في تقديم البرنامج على النحو الذي تمت الموافقة عليه وضمان ذلك، ووفقًا لإجراءات الجامعة وسياساتها. أما عميد الكلية فهو المسئول في النهاية عن كافة برامج الكلية. وكما جاء في تقرير التقييم الذاتي، وما تم التحقق منه في الأدلة الشاملة التي قدمها فريق البرنامج، فإنَّ هناك هيكلًا هرميًّا يرأسه نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والبحث العلمي، ويتدرج عبر عميد الكلية، وهو المسئول في النهائية عن برامج الكلية، ثمَّ رئيس القسم، فمنسقي المقررات الدراسية، وانتهاءً بأعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية. وقد سلطت المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع كبار الموظفين، وأعضاء هيئة التدريس، والخريجين، والطلبة الضوء على وجود قضية أكبر حول التقديم الخاص لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، مفادها أن البرنامج يعمل "تحت مظلة" برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية، وهو أمر يدعمه قلة أعضاء هيئة التدريس ممن لديهم خلفية تدريسية، أو ممارسة في التصميم الداخلي ضمن الأعضاء الذين يمثلون فريق برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وإضافة إلى ذلك، فقد عبَّر الطلبة عن قلقهم بخصوص العلاقة بين برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية، وبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، وطالبوا بالمزيد من التمايز في طبيعة البرنامج الأخير. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بإعادة النظر في القيم الخاصة ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، وأن توضح كيف أن البرنامج يُميِّز نفسه كبرنامج مختلف ومنفصل عن برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية الذي تطرحه الكلية.

2.4 لدى جامعة المملكة سياسة بخصوص النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، وهو بمعدل (تسع) ساعات في الأسبوع لمن هم بدرجة أستاذ، و(12) ساعة في الأسبوع لمن هم بدرجة أستاذ مشارك، و(15) ساعة في الأسبوع لمن هم بدرجة أستاذ مساعد. كما يتم تشجيع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس من خلال توفير التمويل اللازم لدعم الأبحاث التي تتم الموافقة عليها (كمشروعات السقف الأخضر والنقل)، ورعاية حضور المؤتمرات، وورش العمل. ووفقًا لمبدأ التكافؤ، والنسبة والتناسب بين عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام الكامل، وأعداد الطلبة فإن هذه النسبة تحدد خمسة أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل لكل (35) طالبًا = (1:7)، وفقا لتقرير التقييم الذاتي. ومع ذلك، فقد درست لجنة المراجعة السِّير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنَّ مواصفاتهم تميل لتخصص الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري. وهذا الأمر يعيد إلى الذهن الحاجة إلى تعيين أعضاء هيئة تدريس لديهم مؤهلات في التصميم الداخلي، وهو من الجوانب التي تم تحديدها بوصفها خطوةً مطلوبةً وقد ذُكِرت في تقرير المراجع الخارجي لعام 2013، بالنَّصِّ: "تعيين أعضاء هيئة تدريس لديهم شهادة علمية في مجال التصميم الداخلي، وممن لديهم خبرة طويلة في مجال التصميم الداخلي، حيث إن الأساتذة والمحترفين ممن يحملون شهادات في التصميم الداخلي لديهم توجه نحو التصميم الداخلي يختلف عن أولئك الذين لديهم شهادات علمية في الهندسة المعمارية". وقد تأكد هذا الأمر بشكل أكثر في المعيار رقم: (16) لمجلس اعتماد التصميم الداخلي، والخاص بالدعم والموارد البشرية، حيث "يجب أن يكون لدى برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين؛ لتحقيق أهداف البرنامج"؛ لذا فإن لجنة المراجعة توصي، وكضرورة عاجلة، بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ خطة للتعيين لموازنة نسبة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في تدريس برنامج التصميم الداخلي في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي.

2.5 هناك سياسات وإجراءات منصوصٌ عليها بوضوح، وموثقة بشكلٍ جيد فيما يتعلق بتعيين، وتقييم، وتعريف الموظفين الأكاديميين (بعد التعيين). وقد درست لجنة المراجعة هذه السياسات والإجراءات، ووجدتها شاملة وواضحة. وقد كان الموظفون الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بسياسة ترقية الموظفين الأكاديميين في جامعة المملكة، وأن الإجراء المتبع بهذا الخصوص يتصف بالشفافية. وخلال السنوات الخمس الماضية، كان أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة المعمارية والتصميم موفقًا في طلبه للترقية بموجب هذه السياسة، من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ

مشارك. وقدِ اشْتُرِطَ أن يكون عضو هيئة التدريس حاصلًا على شهادة الدكتوراه؛ لكي يمكن تعيينه، أو ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد. وقد دعم أعضاء هيئة التدريس – الذين قابلتهم لجنة المراجعة – نقل وتطبيق هذه السياسات والإجراءات المقدمة لهم من قبل الجامعة. كما يتم تعريف أعضاء هيئة التدريس الجدد والمعينين للعمل بدوام كامل بصورة مناسبة من خلال عملية تعريف رسمية. كما أن عملية التعريف والتهيئة هذه إلزامية، وأمَّا بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي؛ والذين قد لا يتمكنون من حضور هذه العملية، فإنهم يحصلون على التعريف والتهيئة اللازمة من خلال مقابلتهم مع عميد الكلية، أو رئيس القسم قبل مباشرتهم عملية التدريس. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع جامعة المملكة على دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي في عملية التعريف الرسمية. أمَّا إجراءات تقييم أعضاء هيئة التدريس فهي مطبقة، وتتم الاستفادة منها. ومن المكونات الأساسية لهذه العملية مراجعة النظراء لعملية التدريس، حيث يقوم النظراء بحضور المحاضرات ومراجعتها، كما يؤخذ التقييم الذاتي لعضو هيئة التدريس في الاعتبار، كذلك استمارة التقييم المناسبة من المدير المباشر له. وقد وردت الإشارة إلى الرضا العام عن هذه الإجراءات خلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع الإدارة وأعضاء هيئة التدريس، والذين أكدوا أن عملية تبديل وتغيير أعضاء هيئة التدريس عند المستوى المتوسط والطبيعي في مؤسسة من هذا النوع. وعلى الرغم من وجود سجل ضعيف لمتابعة ترقية أعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة المعمارية والتصميم، فإن لجنة المراجعة لاحظت – مع التقدير – أن إجراءات تعيين، وتعريف، وتقييم الموظفين الأكاديميين منفذة بصورة منظَّمة وبطريقة شفافة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح إعطاء المزيد من الاهتمام من قبل جامعة المملكة لتشجيع ودعم ترقيات أعضاء هيئة التدريس؛ نظرًا لما سيكون لهذا الأمر من أثر إيجابي على تعيين أعضاء هيئة التدريس واستبقائهم.

2.6 هناك نظامٌ لإدارة المعلومات على مستوى الجامعة. ومن المكونات الأساسية لهذا النظام أنه نظامٌ شاملٌ لإدارة التعلُّم، ويتيح الإدارةَ والمراقبةَ والتكاملَ بين الجامعة، والكلية، وبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. كما يعدُّ نظام إدارة التعلُّم منصةً أساسيةً وفعالةً بوصفها واجهةً متعددةً؛ للتفاعل والإدارة بين مختلف المستخدمين كالمديرين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، كما تبيَّنَ ذلك للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وتتيح الإمكانيات القصوى لهذا النظام الحصولَ على تقارير فعالة، وتوزيعها، مع مقارنتها وربطها بين كل من الأطر الخاصة بمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات

الدراسية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. كما يستطيع الطلبة متابعة تقدمهم الدراسي في عموم السنة الدراسية بالرجوع إلى ملاحظات أعضاء هيئة التدريس على هذا النظام. وقد أفاد المديرون، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة أن نظام إدارة التعلُّم مفيد وفعال في تلبية حاجاتهم، حيث كانت لديهم القدرة على الدخول إلى هذا النظام سواء من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو المكتبية. والطلبة – على وجه الخصوص – يرون أنَّ هذا النظامَ مفيدٌ في متابعة تقدمهم الدراسي في المقررات الدراسية، حيث يقدم أساتذتهم مثل هذه المعلومات عبر هذا النظام. ولجنة المراجعة تثمِّن استخدام نظام إدارة التعلُّم في تحقيق التكامل بين مجموعة من الوظائف التعليمية.

2.7 لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك سياسات وإجراءات خاصة تتعلق بأمن وسلامة السجلات ودقة النتائج، وهي مطبقة ومنفَّذة. كما لاحظت أنه يتم التحقق من نسخ مطبوعة للدرجات والموافقة عليها من قبل رئيس القسم، ومن ثم تقديمها إلى عميد الكلية؛ لغرض التحقق منها والموافقة عليها بعد إدخال هذه الدرجات وحفظها في السجل الأكاديمي لعضو هيئة التدريس على نظام Edu-gate، وقبل إرسالها إلى قسم القبول والتسجيل. كما أن هناك إجراءات احترازية كافية مطبقة؛ للمحافظة على نزاهة نظام إدارة التعلُّم وبياناته. ويتطلب إجراء الحفظ الاحتياطي للبيانات لجامعة المملكة، القيام بحفظها احتياطيًّا بشكل يومي وأسبوعي، كما أنَّ هناك إجراءً خاصًّا مطبقًا لمتابعة السجلات، وقد قدِّمت للجنة المراجعة نسخة ورقية من السجلات الخاصة بأعمال الطلبة، إلى جانب الوثائق المصاحبة لها أثناء الزيارة الميدانية؛ لغرض المراجعة، والتي وجدتها لجنة المراجعة ذات وضع مناسب، ويسهل الاطلاع عليها. كما أنَّ سياسة وإجراءات جامعة المملكة فيما يتعلق بدقة نتائج الطلبة واضحة، وتركز على صدق وموثوقية التقييم، بما في ذلك وجود عملية مراجعة؛ من أجل التدقيق والاعتراض والتظلم فيما يتعلق بنتائج ودرجات الامتحانات. وقد أُبلغت لجنة المراجعة من قبل الإدارة أن جامعة المملكة، ومن ثم برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، لم تكن لديهما خطة نافذة لإدارة المخاطر، باستثناء تلك التي قُدمت بخصوص تقنية المعلومات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بإعداد خطة لإدارة المخاطر لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي؛ تحدد التطبيق المنسق والفعَّال من حيث التكلفة للمصادر؛ من أجل تقليل، ومراقبة احتمالية وقوع الحوادث غير المرغوب فيها، أو السيطرة على آثارها، لاسيما تلك الحوادث المتصلة بفقدان السجلات أو تخريبها فيما يتعلق بدقة النتائج.

2.8 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بزيارة تفقدية شاملة في مرافق جامعة المملكة، والمرافق المستخدمة في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ مبنى الحرم الجامعي لجامعة المملكة، بشكلٍ إجمالي، حديثٌ وحسن التنظيم بشكلٍ عام، وهو عبارة عن مبنى متعدد الطوابق، ومزوَّد بمرافق في الأجزاء السفلى منه. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المكاتب الإدارية، وأماكن الاستقبال والأماكن الخاصة بالخدمات الأخرى ذات مواقع جيدة، أما الملحقات الأخرى كالكافتيريا الخاصة بالطلبة والموظفين، وغرفة التمريض فهي مناسبة للحرم الجامعي. وقد ذكر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن لديهم فرصة جيدة لارتياد الحرم الجامعي بعد الساعات الدراسية. كما أنَّ قاعات الـ Seminars/ المحاضرات، مؤثثة بشكلٍ جيد، وتضم خدمات مناسبة في تقنية المعلومات؛ للتفاعل بين عضو هيئة التدريس والطالب. وتضم مقتنيات المكتبة مجموعة من الكتب والمجلات ذات النسخ الورقية، إلى جانب إمكانية الوصول –عبر الإنترنت –إلى بعض قواعد البيانات الإلكترونية للكتب والمجلات والدوريات العلمية. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة، كما قد تأكدت بنفسها من ذلك، أنَّ المكتبة وتقنية المعلومات توفر خدمة الـ Wi–Fi، وهي بالقدر المقبول. غير أنَّ ما تحتويه المكتبة من كتبٍ فيما يتعلق ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي تبدو وكأنها كتبٌ محدودة، وتعتمد كثيرًا على الإصدارات المتعلقة بـ "كيفية عمل الأشياء" بدلاً من كونها كتبًا ذات طبيعة نقدية. ومن ثمَّ فلابد من تحديث مقتنيات المكتبة في هذا الجانب، مع التوصية بأن تقوم الكلية بصورة منتظمة بتحديث قوائم الكتب المدرجة للمطالعة والمواد المساندة. أما مكاتب أعضاء هيئة التدريس فهي مفتوحة على بعضها البعض في غرفة مشتركة، وترى لجنة المراجعة أنها ذات مساحات واسعة، ومؤثثة بشكلٍ مناسب؛ الأمر الذي يهيئ بيئة مناسبة للعمل المشترك والمفتوح، على الرغم من أنه يجب الإقرار بأن المكاتب المفتوحة تشكل تحديات معينة، وأن اهتمامات أعضاء هيئة التدريس متنوعة؛ مما قد يدعو لإيجاد أماكن ذات خصوصية أكثر، حيث يمكن إجراء بعض المناقشات التي تستدعي السرية، والتي غالبًا ما يتُّم إجراؤها خلال فترة وجيزة. ولذا تقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل وترتيب مكاتب أعضاء هيئة التدريس؛ لتضمن أن يكون وضعها مناسبًا بالنسبة لحاجاتهم وخصوصية الطلبة. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تعتقد أن استوديوهات التصميم غير مناسبة للغرض المخصصة له، كما يمكن التعبير عن هذا الرأي أيضًا بخصوص ورش العمل، ومختبرات الحاسوب. أمَّا التكنولوجيا المستخدمة في كِلا المكانيْن (استوديوهات التصميم، ومختبرات

الحاسوب) فهي محدودة للغاية؛ ولذا فإنها ذات فائدة محدودة فيما يتعلق بدعم التدريس المعاصر. إضافة إلى ذلك، فإنَّ الطلبة عادةً يحتاجون إلى أن تتوافر لهم المساحة الكافية للتصميم من طاولات رسم كبيرة الحجم طيلة الفترة الدراسية، وهذه هي الحال بالنسبة لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة؛ فيما عدا ذلك، فإن الطلبة يستخدمون الطاولات فقط خلال ساعات الدراسة المخصصة في كل أسبوع داخل استوديو التصميم. إنَّ التأثير السلبي لعدم وجود طاولة مخصصة لكل طالب خلال الفصل الدراسي وأماكن للتجمع حول التشكيلات الفنية، والتحاور بشأن النظريات الخاصة بالموضوع هو أمر لا يمكن إغفاله (كما كان هذا واضحًا من قول الطلبة بأنهم يقومون بترتيب أنفسهم، ويضطرون للعمل في الممرات، والكافيتريا). وقد شعرت لجنة المراجعة بالارتياح لسماعها عن وجود خطط إعادة تطوير مستقبلية فيما يتعلق بتطوير استوديوهات التصميم، لكنها توصي بأن تقوم الكلية بالمشاركة الكاملة في خطط إعادة تطوير الحرم الجامعي، وتوفر قاعدة واسعة لمشاركة الأطراف ذات العلاقة، لاسيما الطلبة والخريجين؛ للتأكد من أن استوديوهات التصميم، وورش العمل، ومختبرات الحاسوب (من حيث الصناعة وتقنية المعلومات) مناسبة للغرض الذي وجدت من أجله.

2.9 لدى جامعة المملكة نظامُ متابعة لتحديد استخدام المختبرات والمصادر الأخرى. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة العينات المقدمة عن تقارير استخدام المختبرات والمكتبة، كما قد تم إعداد هذه التقارير من خلال تطبيق تقنية أولوية الاستخدام، والمعروفة بـ "Labstats". ولهذا النظام إمكانية واسعة من التطبيقات، ويسمح بتقييم استخدام هذه المصادر والاستفادة منها، وتتيح الإجراءات ذات العلاقة إدارة ومراقبة هذه المرافق، وفي ذات الوقت ضبط استخدامها. ويستخدم نظام المتابعة في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بهذه المصادر؛ كونه يقيس استخدام المختبرات من حيث عدد مرات استخدامها والمدة الزمنية، إلى جانب استخدام تطبيقات معينة وبحسب تخصص البرنامج. كما أنَّ هذا النظام يضع إشارات بخصوص شُحِّ بعض المصادر التعليمية. وإلى جانب نظام متابعة استخدام المختبرات، هناك نظامٌ آخر لضبط عملية استخدام المكتبة لقياس عدد مرات ارتيادها، والمدة الزمنية للبقاء فيها. وأخيرًا، فإن نظام إدارة التعلُّم، والذي ذُكر سابقًا في هذا التقرير (الفقرة: 6.2)، هو أداة إدارية مفيدة لإدارة كلٍّ من الموظفين الإداريين والأكاديميين، والطلبة؛ لمراقبة التقدم الدراسي في كل مقرر من المقررات الدراسية على حِدة، ومن ثم مراقبة جميع مقررات برنامج

بكالوريوس في التصميم الداخلي. ولجنة المراجعة تثمِّن أنَّ الإجراءات ذات الصلة بمتابعة استخدام المختبرات والمصادر الأخرى مطبقة ومنفذَة بصورة واضحة.

2.10 بشكلٍ عام، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك دعمًا كافيًا ومتاحًا من حيث المرافق الإضافية المتاحة في جامعة المملكة كالمكتبة، والمختبرات، ومصادر التعلُّم الإلكتروني. وكما تبيّن خلال الجولة التفقدية التي قامت بها لجنة المراجعة في الحرم الجامعي، فقد كان واضحًا وجود موظفي الدعم، والذين لديهم القدرة على تقديم الإرشاد والدعم المطلوب للطلبة، وفي إمكان الطلبة الوصول إلى المصادر التعليمية عبر شبكة الإنترنت؛ لتلبية متطلبات تعلُّمهم الإلكتروني. وقد أفاد أعضاء هيئة التدريس أنهم يتواجدون بصورة منتظمة لغرض تقديم الاستشارات لطلبتهم؛ من أجل توفير الإرشاد والدعم الأكاديمي، وهو ما أكده الطلبة أنفسهم أثناء جلسات المقابلة. كذلك تُجرى استطلاعات سنوية للطلبة الخريجين حول مجموعة تتكون من ثمانية جوانب، وتتعلق بتوفر وجودة خدمات الإرشاد الأكاديمي والدعم. ومع ذلك، لم يكن الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بمجموعة خدمات الدعم المتوفرة لهم. وعلاوة على ذلك، فقد أشار الطلبة الذين هم بصدد التخرج إلى أن مستوى الدعم المقدم لهم في بعض الحالات لم يكن مُرْضيًا لهم على الدوام. وقد تأكد هذا القول من خلال استطلاع التخرج الأخير. ويبدو أنَّ الدعمَ فيما يتعلق بالرعاية الطلابية متناسبٌ مع الأنظمة المتبعة في مؤسسات أخرى، مع وجود إدارة الدعم الطلابي التي تتولى القضايا التعليمية، والتي تتجاوز التطوير الأكاديمي، وتقدم العديد من الخدمات للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقات البدنية. كما توجد هناك عيادة طبية داخل المبنى الرئيس للجامعة؛ للتعامل مع الحالات الصحية البسيطة لكلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وبالرغم مما سبق ذكره، فقد كشفت المناقشات مع الإدارة عن غياب سياسة متجانسة، وعدم تطبيق إجراء خاص بدعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بتمكينهم من الحصول على الخدمات، وسهولة الحركة، والاستيعاب، والتعليم والتعلُّم. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ سياسة وإجراء شاملَيْن لتلبية الاحتياجات الخاصة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.11 لدى جامعة المملكة إجراءٌ رسميٌّ لتعريف وتهيئة الطلبة الجدد؛ يهدف إلى تزويد "الطلبة الجدد بالمعلومات، والمصادر، والمساعدة، والدعم؛ للتكيف مع بيئتها". ويغطي هذا الإجراء الجوانب الإدارية العملية فيما يتعلق بتعريف الطلبة الجدد وتهيئتهم. ويتطلب هذا التعريف ثلاثة مستويات،

هي: الجامعة، والكلية، والبرنامج. وفيما يتعلق بمستوى برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، فإن البرنامج التعريفي يغطي – بصورةٍ خاصةٍ – توصيفات البرنامج، والأنشطة، والفعاليات، والساعات المعتمدة، ونظام منح الدرجات، والمتطلبات السابقة للمقررات الدراسية المطروحة، والحضور، والبرنامج التدريبي، والمعدل التراكمي. ويخصص التقويم الجامعي للعام الدراسي 2014–2015، يومًا واحدًا في بداية كل فصل دراسي لتعريف وتهيئة الطلبة؛ يقومون خلاله بجولة تفقدية في مرافق الحرم الجامعي بعد الانتهاء من البرنامج التعريفي، وتوزيع حقيبة المواد التعريفية عليهم. وفي هذا البرنامج، يتم تعريف الطلبة المحتملين برسالة الكلية، وإنجازاتها، والساعات المعتمدة، وأنظمة التقييم. وقد تأكدت فاعلية البرنامج التعريفي للطلبة الجدد، والطلبة المحوَّلين، من قبل الطلبة أنفسهم والذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. ولجنة المراجعة تثمِّن فاعلية تقديم البرنامج التعريفي الذي تقدمه جامعة المملكة، وبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي للطلبة الجدد.

2.12 لاحظت لجنة المراجعة وجود مراقبة للتقدم الدراسي للطلبة من خلال نظام دعم؛ تتم من خلاله متابعة تقدمهم، حيث يتم الاحتفاظ بسجلات لهذا الغرض. وتسترشد هذه العملية بالإجراء الخاص بالإرشاد الأكاديمي لدى جامعة المملكة. وإضافة إلى ذلك، يتم تحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ من أجل التدخل لمعالجة تعثرهم بوصفهم طلبة بحاجة للتوجيه المُعزَّز. وتحكم هذه العملية سياسةُ جامعة المملكة الخاصة بالطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ويتم القيام بها من خلال الإجراء الخاص بهم في جامعة المملكة. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة – أثناء الزيارة الميدانية – أدلة على متابعة وتوجيه طلبة برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي من خلال هذه العملية في جامعة المملكة، وهذه الأدلة تشير إلى أن الطلبة يتلقون الحد الأقصى من التوجيه، والدعم والتشجيع. وبشكل إجمالي، فإنَّ التوجيه والدعم الطلابي المقدميْن للطلبة المتعثرين أكاديميًّا يبدوان بصورة مُرضية.

2.13 يمثل التعلُّم غير الرسمي مكوِّنًا مهمًّا من مكونات التعليم الجامعي، وربما يكون أكثر من ذلك في برنامج للتصميم الاحترافي، كبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الفرصَ التي يوفرها برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي للطلبة متعددة الأوجه، وتشمل التفاعل غير الرسمي بين الطلبة وأساتذتهم، وبين الطلبة أنفسهم دون أن يقتصر ذلك على الطلبة من الدفعة نفسها، بل يسود بين طلبة الدفعات كلها. وهذا التعلُّم غير الرسمي ذو فائدة كبيرة بالنسبة

للتدريس الجامعي ذي التفرغ الكامل، ويضيف قيمة كبيرة للعملية التعليمية، كما أن وجود المساحات الكافية لمثل هذا التفاعل هو أمر ضروري لحدوثه ولفاعليته. وقد لوحظ أن الأماكن التي يتمُّ فيها التعلُّم غير الرسمي عبارة عن أماكن عامة للجلوس في الحرم الجامعي، وكافتيريا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والمكتبة. إلا أنَّ لجنة المراجعة تعتقد أن استوديوهات التصميم يجب أن تكون بمثابة مكان لتحصيل كلٍّ من التعلُّم الرسمي والتعلم غير الرسمي على السواء، حيث إنَّ الأخير غير ممكن تقديمه حاليًا في ظل وجود الترتيبات الحالية. ومع ذلك، فإنَّ التعلُّم غير الرسمي هو أحد سمات جامعة المملكة، وبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وقد تكوَّن لدى لجنة المراجعة انطباعٌ إيجابيٌّ عن التعلُّم غير الرسمي من خلال حوارات منفصلة مع الطلبة الحاليين والخريجين أثناء الزيارة الميدانية. كما يتاح العديد من فرص التعلُّم غير الرسمي لتعزيز تعلُّم الطلبة. ومن المهم القول بأن بعض هؤلاء الطلبة كانت لديهم مشاركة عالمية فعّالة، ومن خلال فرص إقامة المعارض الخارجية (كجناح جامعة المملكة للتصميم المعماري في معرض الرابطة البحرينية للفنون المعاصرة)، والزيارات التي تقوم بها شخصيات عالمية، وبرنامج التدريب الشتوي الخاص بجامعة المملكة. ولجنة المراجعة تقرُّ بأهمية الجانب الأخير كمثال واضح على أهمية مثل هذه الأنماط من التعلُّم، وهو من الجوانب التي شعرت لجنة المراجعة نحوها بالحماس؛ كونها تعزز ما يتعلمه الطلبة كما هو واضح في استوديو التصميم. ولجنة المراجعة تثمِّن مجموعة الفرص المتاحة للتعلم غير الرسمي التي تقدمها جامعة المملكة لتعزيز تعلُّم الطلبة.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- إجراءات تعيين، وتعريف، وتقييم الموظفين الأكاديميين مُنفَّذة بشكل منظَّم وبطريقة شفافة
- هناك نظامٌ لإدارة التعلُّم؛ يتيح مجموعة من المعلومات والتقارير، والتي تستخدم لتحسين المهام والوظائف التعليمية
- الإجراءات المتعلقة بمتابعة استخدام المختبرات والمصادر الأخرى مطبقة، ويتم الاستفادة منها بصورة فعَّالة
- هناك برنامج تعريفي رسمي للطلبة الجدد، وهو منفَّذ بصورة فعَّالة.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- إعادة النظر في القيم الخاصة ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي؛ لتوضيح الكيفية التي يميز بها البرنامج نفسه، ويفصلها عن البرنامج المطروح في تخصص الهندسة المعمارية
- تطوير وتنفيذ خطة تعيين؛ من أجل إيجاد توازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التصميم الداخلي لتدريس برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي
- تطوير وتنفيذ خطة لإدارة المخاطر لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي؛ من أجل تحديد وتحجيم المخاطر المحتملة
- تحديث مقتنيات المكتبة بصورة منتظمة؛ لتضم قوائم نصوص وقراءات نقدية
- المشاركة بشكلٍ كامل في خطط إعادة تطوير الحرم الجامعي، وتوفر قاعدة واسعة لمشاركة الأطراف ذات العلاقة، لاسيما الطلبة والخريجين؛ للتأكد من أن استوديوهات التصميم، وورش العمل، ومختبرات الحاسوب (من حيث الصناعة وتقنية المعلومات) مناسبة للغرض الذي وجدت من أجله
- تطوير وتنفيذ سياسة شاملة ذات إجراء؛ لتلبية الاحتياجات الخاصة لكلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تحدد "مواصفات الخريجين" التي تمت صياغتها مؤخرًا ستة مخرجات تعلم مطلوبة واضحة، على الخريجين أن يمتلكوا الكفاءة المطلوبة فيها؛ لذا فإن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي مبنيٌّ ليتوافق مع أهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة لمواصفات الخريجين. ويكمن الهدف بالنسبة للخريجين في أن تكون لديهم فرصة عالية للحصول على الوظيفة محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا، إضافة إلى وجود فرصة للقبول في برامج الدراسات العليا. كما أنَّ هناك إستراتيجية تقييم منظمة ومطبقة بالنسبة للمقررات الدراسية، وتشمل مقررات التصميم القائم على الاستوديو، ومقررات الرسم الهندسي. ومن المناسب لبرنامج احترافي أن يكون هناك تمايز في أسلوب وعملية التقييم بين المقررات الدراسية التي تعتمد على التصميم في الاستوديوهات، ومقررات الرسم الهندسي من جهة، وبقية المقررات الدراسية من جهة أخرى. كما توجد هناك سياسة شاملة مطبقة، بجانب إجراءات ذات صلة لإدارة البرنامج. ولجنة المراجعة تثمِّن أن مواصفات الخريجين مُعبَّرٌ عنها بصورة واضحة، وأن أهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة مشكَّلة ومربوطة بصورة مناسبة بمواصفات الخريجين.

3.2 لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك سياسة على مستوى الجامعة للمقايسة المرجعية بجانب إجراء مطبق؛ يهدفان لوضع الجامعة في مكانة متميزة من حيث التعليم والتعلُّم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع بما يمكن مقارنته بوضوح مع مؤسسات تعليم عالٍ ذات سمعة طيبة. وتنشد هذه السياسة والإجراء إدخال مجموعة من ممارسات المقايسة المرجعية والمراجعة؛ لتحقيق الفائدة الكلية للبرنامج ومخرجاته. كما أنَّ هناك وثيقة تجمع بين سياسة المقايسة المرجعية والإجراء لنفس الغرض؛ تمت الموافقة عليها في 23 مايو 2013. ويبدو أن هذه الوثيقة قد حلَّت محل الوثيقة الإجرائية للمقايسة المرجعية لعام 2012، والتي كانت أكثر شمولًا، وتنطوي على تفصيل أوضح للسلطات، والمسئوليات الخاصة بإدارة فاعليات المقايسة المرجعية بما يغطي أهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة منه، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتعليم والتعلُّم، والتقييم، ومواصفات الخريجين. وعلى الرغم من الفائدة التي تنطوي عليها الوثيقة التي تجمع بين السياسة

والإجراء فيما يتعلق بالمقايسة المرجعية، فإن لجنة المراجعة ترى أن كلًّا من السياسة الحالية والإجراء بحاجة لإعادة النظر فيهما، وبحاجة أيضًا إلى التطوير والتفصيل، مع وجود تمييز واضح بين السياسة نفسها والإجراء. كما أنَّ الإجراءات المتبعة بحاجة لأن تكون شاملة من حيث المنظور – السعة والعمق–كما هي الحال بالنسبة للإجراءات التي حلَّت محلها. وقد تمَّ القيامُ بمقايسة البرنامج مرجعيًّا، مقارنةً بالمعايير الاحترافية لإحدى الجهات الاحترافية، إضافة إلى عشر مؤسسات أخرى، وقد تمَّ تشكيل تلك المعايير وتوثيقها. ومع ذلك، فإن تطبيق المقايسة المرجعية على ما يبدو أنه كان أمرًا مرتجلًا، ناهيك عن قلة التحليل المقارن، أو قلة الأدلة على وجود تطبيق معين للنتائج؛ للتحقق من مقايسة البرنامج مرجعيًّا أو تحسينه. وإضافة إلى ذلك فقد شارك ستة من الخبراء الأكاديميين الخارجيين بمراجعة برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وقد درست لجنة المراجعة التقارير التي قدمها المراجعون الخارجيون، ولاحظت أنَّ تلك التقارير كانت مقتضبة للغاية، وتعتمد على أسلوب الاستبانة مع قدرٍ محدود من المعلومات حول كيفية تحسين البرنامج. وعلاوة على ذلك، لم تُقدَّم أدلة على نمذجة الإجابات الواردة على هذه الاستبانات، أو كيف أثرت على مراجعة برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. ولم تعثر اللجنة أيضا على أي دليل عن مقايسة مرجعية مستمرة ودقيقة، والأهم من ذلك أن تكون رسمية، حيث تعد المقايسة المرجعية الرسمية عنصرًا مهمًّا لتطوير البرامج الأكاديمية، ودليلا على مكانة البرنامج، ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكليةَ بأن تقوم بشكل رسمي بإجراء المقايسة المرجعية للبرنامج، ومقارنتها بمعايير الجهات الاحترافية، وببرامج التصميم الداخلي المحلية، والإقليمية، والدولية الرائدة وبصورة منتظمة، وأن توسع نطاق المقايسة المرجعية لتشمل طرق التعليم والتعلُّم، ومصادر التعلُّم، ومعايير الطلبة.

3.3 السياسةُ والإجراءُ على مستوى الجامعة، والمتعلقان بتقييم أعمال الطلبة مترابطان مع سياسة جامعة المملكة وإجرائها فيما يتعلق بالتعليم والتعلُّم، وكلاهما يتسمُ بالشمول، ويغطي العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بتقييم أعمال الطلبة، وبذلك فهما يوفران إطار عمل رصينًا للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والمُقَيِّمين والمدققين، إذا تم اتباعه. كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس هم الجهة الأولى المسئولة عن تنفيذ سياسات وإجراءات التقييم الحالية، بما فيها سياسة وإجراء جامعة المملكة في تجنب الانتحال والسرقة العلمية، والتأكد من أن المعايير والعملية المستخدمة في تقييم أعمال الطلبة عادلة، وشفافة، ومتناسقة، وأنَّ الطلبة على عِلم بخطة التصحيح قبل وقت مناسب. ومن أجل دعم الالتزام بهذه السياسات والإجراءات، توجد هناك لجنة للتعليم والتعلُّم والتقييم على مستوى الجامعة،

ولجنة مماثلة على مستوى الكلية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك إجراءات جامعية مطبقة ومناسبة للتدقيق؛ من أجل التطبيق العام والمناسب للامتحانات التحريرية. ومن المهم القول هنا بأن الخطوط الإجرائية العامة هذه كافية وملائمة لإجراء الامتحانات التحريرية في منتصف الفصل، وفي الامتحانات النهائية، إلا أنها لا تتناول بشكل كافي الأنماط الأخرى للتقييم كالامتحانات المهمة التي تعتمد على التصميم، والتي يقوم الطلبة من خلالها بتقديم مقترحاتهم التصميمية، مدعومة بالرسوم الهندسية، والنماذج التوضيحية. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة قد اطلعت على بعض العينات من التغذية الراجعة للمُقيِّمين حول أعمال الطلبة، فقد لاحظت كذلك أن تلك التغذية الراجعة كانت سطحية، وفي أماكن غير مناسبة. كما ضعُفَت قيمة التغذية الراجعة بشكل أكثر، حيث كانت المعايير الخاصة بالتقييم في بعض المقررات الدراسية غير واضحة. وقد تأكدت تلك الملاحظات من خلال توصية واضحة وقوية من المدققين الخارجيين؛ كانوا قد أوصوا بها. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تكون سياسات وإجراءات التقييم منفذة بصورة متسقة، وتخضع للمراقبة، وأن تكون معايير التقييم لجميع أنماط التقييم مفصَّلة وواضحة.

3.4 يتيح كلٌّ من السياسة وإطار العمل الإجرائي – فيما يتعلق بتقييم أعمال الطلبة – محاذاة عملية التقييم مع مخرجات التعلُّم المطلوبة المنصوص عليها لكلٍّ من البرنامج والمقررات الدراسية. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإن كل جزء من التقييم تتم محاذاته مع أحد مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقرر الدراسي، وهو ما يتم قياسه من خلال أعمال الطلبة باستخدام طرق مختلفة من التقييمات التكوينية والتجميعية. ويُعطى كلٌّ نمط من أنماط التقييم وزنًا مختلفًا من حيث الدرجة المخصصة له؛ اعتمادًا على طبيعة المقرر الدراسي، وطرق تقديمه. كما يُستخدم سجل الدرجات في نظام إدارة التعلُّم؛ لتوضيح مدى تحقيق الطالب لكلٍّ من مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج والمقررات الدراسية بصورة عددية، والحد الأدنى للدرجة المطلوبة لتحقيق أي مخرَج من مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات هو (60%). كما أنَّ هناك متطلبات توجب خضوع تقييم المقررات الدراسية للتدقيق داخليًّا وخارجيًّا. كما أنَّ هناك إجراءات داخلية مطبقة لمحاذاة التقييم، والتي تخضع للإشراف من قبل لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم في الكلية، والتي تنضوي بدورها تحت لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم على مستوى الجامعة. ولضمان أن تكون معايير وعملية التقييم المستخدمة لتقييم أعمال الطلبة شفافة، وعادلة، ومتناسقة؛ فإنه يتم إبلاغ الطلبة بخطة التصحيح في وقت سابق. ولجنة المراجعة تثمِّن أن هناك

آليات للتأكد من أن التقييم يواكب مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وللمقررات الدراسية؛ من أجل تلبية المعايير الأكاديمية للخريجين.

3.5 هناك إجراءات مطبقة للتدقيق الداخلي. ومن خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية، فإنه من الواضح أنَّ هناك عملية تدقيق داخلية منفذة بشكلٍ عام. ومن المكونات الأساسية لهذه العملية التدقيقُ الداخليُّ لأوراق الامتحانات النهائية، حيث يمكن أن تتمخض عملية التدقيق الداخلي هذه عن تعديل ورقة الامتحان. ويتم هذا التعديل بتوجيه وأمر من رئيس لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم في الكلية. كما يتمُّ إجراء تدقيق ما بعد الامتحان على عينة من أوراق إجابات الطلبة تحت إشراف لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم في الجامعة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ هناك لجنة تحكيم للتصميمات النهائية تضم ثلاثة محكِّمين؛ يقوم كل واحد منهم بتدقيق التقييم النهائي لكل طالب. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تُقرُّ أنَّ أنظمةَ التدقيق مطبقةٌ في المقررات الدراسية النظرية ومقررات التصميم، فإن تنفيذ هذه الأنظمة ليس مُرْضِيًا. وتشير العينات التي اطلعت عليها لجنة المراجعة إلى أنَّ هناك قصورًا في هذا الجانب في بعض المقررات الدراسية فيما يتعلق بتطبيق معايير التقييم، وأن البُنى والأوزان التقييمية ليست مناسبة لمستويات وأنواع المقررات الدراسية. ومع ذلك، فإن جوانب القصور هذه لم يتم تحديدها من قبل المدققين الداخليين. ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأنْ تقوم الكلية بتقوية نظامها الخاص بالتدقيق الداخلي، وأن تطوِّر آليةً لتقييم فاعلية هذا النظام، واستخدام النتائج لتحسينه.

3.6 بشكلٍ عام، فإنَّ سياسةَ وإجراءاتِ التدقيق الخارجي لأعمال الطلبة والعمليات المساندة لها مُرضيةٌ. كما تخضع المقررات الدراسية، وتقييماتها لمراجعة مستقلة، حيث إنَّ (25%) من المقررات الدراسية المطروحة تخضع للتدقيق الخارجي في كل فصل دراسي. ومن خلال مراجعة العينات المقدمة لملفات المقررات الدراسية، وما أفاد به أعضاء هيئة التدريس، فإن تفعيل هذه السياسة والإجراءات يبدو بشكلٍ عام مقبولًا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار المدققون الخارجيون الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن عملية التدقيق الخارجي تُجْرَى بمستوى مقبول. ومع ذلك، فقد تأكدت لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة من أن الممارسة الحالية لاختيار المدققين الخارجيين لا تتبع الإجراءات التي تمت الموافقة عليها رسميًّا. وعلاوة على ذلك، فقد درست لجنة المراجعة القائمة الحالية للمدققين الخارجيين، ولاحظت أنها تخلو من عنصر الأقدمية والعالمية، وأنَّها لا تنسجم مع إجراءات تدقيق

التقييم. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بإعادة النظر في قائمة المدققين الخارجيين، وأن تتبع إجراءَها الرسمي الخاص بها في اختيارهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تقرُّ بأنَّ السياسة والإجراء المتعلقيْن بإضافة محكِّم خارجي في كل لجنة تحكيم، وفي التحكيم النهائي لمشروعات التصميم حتمية ومتبعة، ولكنَّ لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من أن الجمع بين عملية التدقيق الخارجي كجزء من عملية التقييم الداخلي يلغي الاستقلالية المفترضة التي تحتاجها عملية التدقيق الخارجي لتكون فعَّالةً. ولذا ترى لجنة المراجعة وبصورة مؤكدة أن غياب التدقيق الخارجي الواضح لمقررات التصميم في الاستوديو يعدُّ من العوامل الكبرى التي تساهم في ضعف جودة مخرجات التصميم من جانب الطلبة في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي (انظر الفقرة 3.7). ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكليةَ بأن تقوم بتعديل إجراءات تدقيق مقررات التصميم؛ لتتطلب تدقيقًا خارجيًّا مستقلًّا لكل التقييمات التي يقررها مُحكمو التصميم.

3.7 برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي هو برنامجٌ للتصميم الاحترافي في مجال التصميم الداخلي، ومزوَّد بمجموعة من المقررات الدراسية النظرية ومقررات التصميم. وعلى الرغم من أن جميع هذه المقررات الدراسية ذات أهمية، فإن جوهر التدريس للخريجين في مثل هذا البرنامج هو التصميم، وجميع المقررات الدراسية الأخرى تُثري، وتدعم، وتساند الموضوع الاحترافي الأساسي والمتمثل فيه. وهذه هي الحال في برامج التصميم الداخلي الرائدة دوليًّا، ويجب أن تكون هي الحال كذلك في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار وبشكلٍ واضح، فقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة عينات من أعمال الطلبة في المقررات الدراسية النظرية مع التقييمات الخاصة بهذه المقررات. وكذلك قامت لجنة المراجعة بمراجعة أعمال الطلبة في التصميم الداخلي، والتي خضعت للتقييم في المقررات الدراسية التي تعتمد على استوديوهات التصميم. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تود القول بأن لديها شكوكًا نحو الجودة المتدنية لأعمال الطلبة التي خضعت للتقييم في بعض المقررات الدراسية النظرية، لاسيما تلك المتعلقة بالتكنولوجيا، فإن القلق الأكبر لدى لجنة المراجعة يتعلق بالجودة المتدنية لأعمال الطلبة في التصميم الداخلي. ولجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح نحو مستوى العينات المقدَّمة لأعمال التصميم التي خضعت للتقييم، والتي كانت غير كافية في جميع تلك الأعمال؛ نظرًا لأن مقاييس العرض كانت كبيرة للغاية، وأن الاعتبارات الإنشائية والتفصيلية كانت غائبة عن تلك التصميمات مع القليل من الاهتمام بالاعتبارات السياقية. وهذا الأمر، من وجهة نظر لجنة المراجعة، يُعزى إلى عدم وجود فريق

تدريسي شامل، ومكرّس ومؤهل في مجال التصميم الداخلي (انظر الفقرة 2.4)، وإلى ضعف التدقيق الخارجي لأعمال الطلبة في التصميم من قبل مدققين خارجيين مستقلين (انظر الفقرة 3.6)، والحاجة إلى لجنة أعلى من حيث المستوى، وأكثر تنوعًا من المدققين الخارجيين (انظر الفقرة 3.6). وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة لاحظت غياب التركيز على التصميم الداخلي في الكلية كمهنة احترافية، وهو ما سلَّط الطلبة عليه الضوء خلال جلسات المقابلة. وباختصار، فإن لجنة المراجعة توصي الكليةَ بأن تعالجَ جوانب القصور الخاصة والمشار إليها في الفقرتيْن 2.4 و3.6 من هذا التقرير.

3.8 مشروع التخرج هو المقرر النهائي في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. ويمثل هذا المقرر فرصة لطلبة السنة الأخيرة من البرنامج للكشف عن إتقانهم حِرفة التصميم الداخلي. كما يجب أن يكشف مقترح التصميم الذي يقدمه الطالب عن فهمه، واستيعابه للمشكلة التصميمية ضمن سياقها المادي، مع فهم واضح للاعتبارات والفرصة الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والمالية، والتكنولوجية المرتبطة ببعضها البعض. وبناءً على هذه الاعتبارات، يكون التعبير عن فلسفة التصميم، والتي تُستمد منها التفاصيل المتعلقة بالتصميم وعرضها. ومشروع التخرج في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي عبارة عن توليفة لجميع ما درسه الطالب مسبقًا في البرنامج، وفي مقررات التصميم إلى جانب دراسته للمقررات الدراسية النظرية. كما يتطلب المشروع الختامي هذا وصفَ التصميم بصورة تخطيطية في بُعدين و ثلاثة أبعاد. وأخيرًا يجب على الطالب التعبير عن مميزات وخصائص التصميم شفهيًّا، والدفاع عن تصميمه أمام لجنة من المُحكمين. ومما لا شك فيه، فإنه يمكن النظر إلى المشروعات النهائية على أنها أداة للتحقق من مستوى إنجاز خريجي برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، وقد اطلعت لجنة المراجعة على العينة المقدمة من المشروعات النهائية، والتي لم يكن مستواها مقبولا، وقد تم الإشارة إلى أوجه القصور والضعف في أعمال التصميم المقدمة من قبل الطلبة في الفقرة 3.7. وقد أكد ذلك لقاء الخريجين، حيث ذكروا صعوبة العثور على وظيفة مناسبة بعد التخرج، وتقصير البرنامج في تنمية المهارات التقنية والاحترافية الأساسية لديهم، وهذا ما أيده أحد أرباب الأعمال خلال الاجتماع مع مسئول العمل ومشرف التدريب العملي، وعلى الرغم من صغر عددهم إلا أن آراءهم تؤكد وجهة نظر أعضاء لجنة المراجعة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل تقديم مقررها الخاص بمشروعات

التخرج النهائية وآليات التقييم الخاصة بها؛ لكي تضمن أن مستوى إنجازات الخريجين في هذه المشروعات كافٍ لنوع ومستوى البرنامج.

3.9 يقدِّم تقرير التقييم الذاتي بعض السجلات التحليلية لبيانات الدفعات لأربع سنوات دراسية بدءًا من العام الدراسي 2007–2008. وتكشف هذه البيانات عن وجود تباين كبير في حجم الدفعات، وعن عدم وجود دفعة جديدة في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي للعام الدراسي 2011–2012. وأنَّ التأثير الآخر على حجم الدفعات ناجم بدوره عن عدم وجود دفعة جديدة من الطلبة في برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية للأعوام الدراسية 2011–2014. كما أنَّ هناك العديد من الطلبة المحوّلين من وإلى برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي وبرنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية؛ نتيجة لهذه الأحداث. كما كان هناك (24) طالبًا مقبولين للدراسة بدوام كامل في البرنامج في العام الدراسي 2012–2013، و(25) طالبًا في العام الدراسي 2013–2014، و(11) طالبًا في العام الدراسي 2014–2015. وكان مجموع العدد الكلي للطلبة في البرنامج لهذه السنوات هو (31)، و(44)، و(35) على التوالي. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك أربعة خريجين من البرنامج في العام الدراسي 2013–2014، وخريجْين اثنيْن في العام الدراسي 2014–2015، وبلغ المجموع الكلي للخريجين من البرنامج في السنوات الخمس الأخيرة (10) خريجين. ومع وجود هذا التباين في دفعات الطلبة، والعدد القليل من الخريجين، فليس في الإمكان التعليق على معدلات استبقاء الطلبة. ولجنة المراجعة تود القول بأن التباين الكبير في قبول طلبة يدرسون بدوام كامل، والأعداد القليلة للغاية من الخريجين لا تسمح بإجراء مقارنة مجدية مع برامج تصميم داخلي أخرى.

3.10 من المكونات المهمة للبرنامج المكوِّن الخاص بالتعلُّم القائم على العمل، والذي يخضع للتقييم، وهو عبارة عن مكون تدريبي؛ يتكون من (200) ساعة في الفصل الصيفي. كما أنَّ هناك إجراءً إرشاديًّا على مستوى الجامعة، حيث يتوقع من الطلبة التشاور مع مرشديهم الأكاديميين لاختيار جهة مستضيفة مناسبة لغرض تطبيق مقرر التدريب القائم على العمل. ولكل طالب مشرف أكاديمي خاص بالتدريب، والذي يتضمن أربع مراحل. وتتم زيارة الطالب في موقع التدريب من قبل المشرف الأكاديمي، كما يقوم الطالب بإعداد وتسليم تقارير عن تدريبه. وفي نهاية برنامج التدريب القائم على العمل، يقوم كل طالب بعرض التقرير الخاص به على لجنة تحكيم. ويعتمد تقييم التدريب

القائم على العمل على التقارير، وزيارة المشرف الأكاديمي، وعرض التقرير النهائي. ومن خلال مراجعة الأدلة، وبناء على ما أفادت به الإدارة، والطلبة، والأطراف ذات العلاقة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة تقدِّر فاعلية وأهمية التدريب العملي، ولكنها تنوِّه إلى أن الفترة المخصصة له غير كافية، وفقًا للمعايير الدولية، وكما وردت الإشارة على ذلك في الفقرة (1.6) من هذا التقرير.

3.11 لاحظت لجنة المراجعة أن البرنامج لا يتضمن مكوِّن بحث، أو أطروحة، أو مشروعًا صناعيًّا للتخرج، وأن البديل عن ذلك في برنامج التصميم الاحترافي هو مشروع التخرج في السنة النهائية. كما أنَّه لدى جامعة المملكة سياسات وإجراءات واضحة تحدد مسئوليات وواجبات المرشدين الأكاديميين، ومشرفي المشروعات والطلبة. وقد قامت كلية الهندسة المعمارية والتصميم بتطوير إرشادات خاصة بها لمشروع التخرج من خلال لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم في الكلية؛ للتعامل مع المشروعات التي تقوم على التصميم. وعلى الطلبة إكمال (125) ساعة معتمدة على الأقل، بما فيها المتطلبات السابقة قبل التسجيل في مشروع التخرج. كما تُمنح (25%) من الدرجة النهائية للمشروع من قبل المشرف عليه، و(15%) من قِبل المحكِّم الأولي، و(60%) من قبل لجنة المحكِّمين النهائية، والتي تضم عضويْ هيئة تدريس ومُمْتَحِنًا خارجيًّا. ولجنة المراجعة تُقرُّ أن سياسات، وإجراءات، وإرشادات المشروعات شاملة ومُتبعة. ومع ذلك، فقد كشفت مقابلات لجنة المراجعة مع الخريجين عن عدم رضاهم عن إجراءات مشروع التخرج والدعم المقدّم طيلة مراحل العمل على هذا المشروع. كما تشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح نحو الجودة المتدنية لأعمال الطلبة الخاصة بالتصميم، والتدقيق الخارجي للمشروعات الذي يعتمد على التصميم، كما ورد في الفقرتيْن (3.6 و3.7) أعلاه.

3.12 لدى كلية الهندسة المعمارية والتصميم مجلس استشاري من قطاع الصناعة؛ يعمل وفق صلاحيات محددة وبشكل واضح. ويضم المجلس الاستشاري الصناعي تسعة أعضاء؛ ستة منهم من قطاع الصناعة و الحكومي. ومن بين هؤلاء الأعضاء، هناك اثنان من خريجي جامعة المملكة، وعضو آخر هو أحد أعضاء هيئة التدريس في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. ومن المقرر أن يعقد هذا المجلس اجتماعًا له في كل فصل دراسي؛ لتوجيه المشورة والدعم لبرامج الكلية، وتفعيل العلاقة بين الكلية والمجتمع الخارجي، وتقديم آراء لتطوير الكلية وأنشطتها. وقد قامت لجنة المراجعة

بمراجعة عينة من محاضر اجتماعات المجلس، والتقت أعضاءه أثناء الزيارة الميدانية. وتبين محاضر الاجتماعات توقيع الأعضاء بالحضور، كما أنَّ هناك سجلًّا بأبرز النقاط المطروحة خلال الاجتماع، والتي تبدو مناسبة لتسترشد بها عملية تطوير البرنامج. وقد أبلغ أعضاء المجلس الاستشاري الصناعي لجنة المراجعة بأنهم اختاروا أن يكونوا أعضاءً فيه لخدمة الكلية والجامعة. وقد كانوا يسعون للفت اهتمام الكلية نحو حاجات سوق العمل، ومن ثم تشكيل المناهج الدراسية للبرنامج بصورة أفضل، وبما يخدم حاجات سوق العمل في مملكة البحرين. ولجنة المراجعة تثمِّن وجود مجلس استشاري صناعي سبّاق، ويقدم آراء مفيدة للمزيد من التطوير المستقبلي للبرنامج.

3.13 لقد كانت الاجتماعات مع أرباب الأعمال ومشرفي التدريب العملي محدودة من حيث الإطار. فقد كانت كلتا الجهتين من الداعمين للبرنامج ولقابلية الطلبة عليه، ولكنَّ الانطباع العام لدى الأطراف ذات العلاقة تمثل في أن جودة الخبرة التي يكتسبها الطلبة غير منسجمة، ولا تمثل الممارسة المتعلقة بالتصميم الداخلي بوجه خاص وبصورة موسعة. وخلال المقابلات التي أجرتها مع الخريجين، أُبلِغت لجنة المراجعة عن الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على الوظيفة؛ نظرًا لأن الخريجين يفتقرون إلى المهارات الاحترافية الأساسية والتقنية. ومع ذلك، وفي ظل وجود (10) خريجين فقط من البرنامج في السنوات الخمس الماضية، فإن لجنة المراجعة لم تستطع بلورة فكرة محددة عن رضا الخريجين، وأرباب الأعمال نحو برنامجهم.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين مُعبّر عنها بوضوح، وأهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة مُشكَّلة ومربوطة بشكلٍ مناسب مع مواصفات الخريجين
- هناك آليات للتأكد من أن التقييمات تتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وللمقررات الدراسية لتلبية المعايير الأكاديمية للخريجين
- هناك مجلس استشاري صناعي يعمل بصورة استباقية، ويعقد اجتماعاته بصورة منتظمة، ويقدم مُدخلات مفيدة؛ من أجل التطوير المستقبلي للبرنامج.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- القيام بمقايسة مرجعية رسمية للبرنامج مع معايير الجهات الاحترافية، وبرامج رائدة في التصميم الداخلي بصورة منتظمة، وتوسيع أنشطة المقايسة المرجعية لتشمل طرق التعليم والتعلُّم، ومصادر التعلُّم، ومعايير الطلبة
- تنفيذ ومراقبة سياسات وإجراءات التقييم بصورة منظّمة، والتأكد من أن معايير التقييم لجميع أنماط التقييم مفصّلة وواضحة
- تقوية النظام الخاص بالتدقيق الداخلي و تطوير آلية لتقييم فاعلية هذا النظام، و استخدام النتائج لتحسينه
- إعادة النظر في قائمة المدققين الخارجيين، واتِّباع الإجراء الرسمي في اختيارهم
- تعديل إجراءات التدقيق الخاصة بمقررات التصميم؛ لكي توجب تدقيقًا خارجيًّا مستقلًّا لكل التقييمات التي يقررها محكِّمو التصميمات
- تعديل تقديم مشروع التخرج للسنة النهائية للبرنامج وآليات تقييمه؛ للتأكد من أن مستوى إنجازات الخريجين مناسبٌ لنوع ومستوى البرنامج.

3.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 السياسات، والإجراءات، والضوابط المؤسسية منشورة بشكلٍ واسع من خلال لوائح الجامعة، والكتيِّب الإرشادي للموظفين الخاص بالجامعة، وفي الكتيِّب الإرشادي للطلبة، والتي يتم توزيعها على أعضاء هيئة تدريس الكلية من خلال مكتب الاعتماد وضمان الجودة. ويبدو أن نشر هذه السياسات والإجراءات فعّالاً بشكلٍ عام، ويخضع لإشراف ومراقبة عميد الكلية ورئيس قسم التصميم الداخلي. وقد التقت لجنة المراجعة بممثلين من وحدة ضمان الجودة في المؤسسة، والذين أكدوا أن هذه السياسات والإجراءات مطبَّقة بصورة منظَّمة. كما يتم نقل قرارات مجلس الكلية، والوثائق الخاصة بها إلى الأطراف ذات العلاقة من خلال البريد الإلكتروني، والاجتماعات المباشرة، ولوحات الإعلان الرقمية والضوئية، وشبكة الإنترانت الداخلية، ووسائل التواصل الاجتماعي. وتعقد الورش التدريبية للموظفين الأكاديميين، وموظفي الدعم عند الضرورة، كما يخضع أعضاء هيئة التدريس الجدد لبرنامج تعريفي من خلال البرنامج التعريفي للجامعة، كما يتسلم الطلبة نسخًا من الكتيِّب الإرشادي للطالب من خلال برنامج تعريفي موحَّد، مع نشر التحديثات المستجدة عليه أو الإضافات إليه عبر طرق متنوعة تشمل البريد الإلكتروني، وشبكة الإنترانت الداخلية، ولوحات الإعلانات. ولجنة المراجعة تثمِّن أن السياسات والإجراءات المؤسسية يتم العمل بها، ويتم تبنِّيها وإقرارها، وتجد طريقها للنشر على نطاق واسع، وهي مطبَّقة بصورة فعَّالة في عموم البرنامج.

4.2 يديرُ رئيسُ القسمِ البرنامجَ، كما هو مبين في توصيف منصبه الأساسي في الإدارة، حيث يتمثل دوره في ممارسة القيادة الأكاديمية، والمسئولية عن تطوير البرنامج، والابتكار فيه إلى جانب إدارة وتطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا، وربط متطلبات البرنامج بإستراتيجية الكلية والجامعة عن طريق عميد الكلية. كما يقوم رئيس القسم بدور الراعي لعملية تسويق البرنامج، وهو المسئول عن ضمان جودة تقديم البرنامج للطلبة، وتحقيق التميز في خبراتهم الدراسية. كما يشارك رئيس القسم

مع موظفي الدعم في الأمور المتعلقة بدعم الطلبة، واستبقائهم، وتقدمهم الدراسي. ولكن، وكما وردت الإشارة في الفقرة (2.3) من هذا التقرير، فإن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي يُنظر إليه على أنه يعمل تحت "مظلة" برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المعمارية، وفي ظل قلة عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التصميم الداخلي ضمن أعضاء فريق البرنامج. وترى لجنة المراجعة أنه، وبالرغم من أنَّ بعض المهام كانت تُدار بصورة أكثر فاعلية من مهام أخرى، فإن الحكم الإجمالي هو أن إدارة رئيس القسم للبرنامج إيجابية، حيث إنه يسعى لتحقيق التميز الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. ولجنة المراجعة تُقرُّ أن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي يُدار بصورة إيجابية في ظل وجود فريق تدريسي نشط وملتزم.

4.3 يدير مكتب الاعتماد وضمان الجودة نظامَ إدارة الجودة، وهو المسئول عن تطبيقه، ومراقبته وتقييمه. ومن الناحية الهيكلية، فإن عملية تنفيذ هذا النظام يتم تعميمها على مستوى الجامعة، والكلية واللجان ذات العلاقة، وتقوم كلٌّ من لجنة ضمان الجودة على مستوى الجامعة، ولجنة ضمان الجودة على مستوى الكلية بمراقبة وإحالة القضايا الخاصة بضمان الجودة؛ ليتم النظر فيها على مستوى الجامعة، والكلية وصولاً إلى مستوى البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة –مع التقدير –أن لجنة ضمان الجودة على مستوى الكلية تستمع إلى آراء الطلبة، وذلك من خلال دعوتهم للإدلاء بآرائهم فيما يتعلق بضمان جودة البرنامج، وأن هذا الأمر موثَّقٌ. وقد قام مكتب الاعتماد وضمان الجودة بإجراء مراجعة عن مدى التزام البرنامج بالسياسات والإجراءات على مستوى الكلية والقسم، وذلك في شهر مارس 2014. وقد تم إبلاغ نتائج تلك المراجعة إلى كلٍّ من رئيس القسم، والعميد، ولجنة ضمان الجودة في الكلية، وهو ما ساهم في تعزيز البرنامج في جوانب شملت الحوكمة، والتعليم والتعلُّم والتقييم، ودعم الطلبة، وملفات المقررات الدراسية، وهو ما تمخض عنه إعداد خطة عمل. كما تم القيام بعملية متابعة غير مُعلنة في شهر يوليو من ذلك العام؛ من أجل القيام بحزمة من التحسينات؛ بناءً على التوصيات المتحصلة. كما كان هناك المزيد من المراجعات المجدولة في هذا العام الأكاديمي، التي تستند إلى وجود إجراءات رصينة فيما يتعلق بلجنة المراجعة والتدقيق. وتتم مراقبة الوثائق والسجلات من خلال سجل مركزي خاص على مستوى الجامعة، وتُجْرَى عليه تعديلات رئيسة وثانوية، يتم التحقق منها والموافقة عليها من قبل لجان مختصة. ولجنة المراجعة تثمِّن التنفيذ الشامل لنظام إدارة الجودة، وأن لجنة ضمان الجودة في الكلية تستمع لأصوات وآراء الطلبة.

4.4 من خلال المقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس القدامى والجدد، اقتنعت لجنة المراجعة بأن لديهم فهمًا واضحًا للنظام الداخلي لضمان الجودة. وهذا المستوى من الفهم يستند إلى وجود التدريب المناسب لهم، والذي ينظمه بالدرجة الأولى مكتب الاعتماد وضمان الجودة. كما أنَّ هناك ورش عمل تشمل التدريب على طرق التدريس إلى جانب القضايا الأوسع للجودة، والتي تشمل ضمان هذه الجودة وتعزيزها. وتشمل الأمثلة على الورش التدريبية هذه ورشة "إدخال مهارات التوظيف في مناهج التعليم العالي"، والتي تم تقديمها في شهر يونيو عام 2015، بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني وحضرها العميد، ورئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس من الأساتذة، والأساتذة المشاركون، والمحاضرون في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وإضافة إلى هذه الورش، فإنَّ لدى الجامعة سياسة لتعريف الموظفين، الأكاديميين منهم والإداريين، بالثقافة الأكاديمية للجامعة والسياسات، والإجراءات الخاصة بها، ونظام ضمان الجودة الذي تتبناه الجامعة والبرنامج. ولجنة المراجعة مقتنعة بأن أعضاء هيئة التدريس يتلقون دعمًا كافيًا ومناسبًا من المؤسسة فيما يتعلق بالنظام الداخلي لضمان الجودة في الجامعة.

4.5 يبدأ الإجراء الخاص بطرح برامج جديدة بتحديد مدى الحاجة إليها، ثمَّ مناقشة ذلك في مجلس الجامعة، ثمَّ إجراء دراسة الجدوى، والتي يمكن لمجلس الجامعة أنْ يوافق عليها أو يرفضها. فإن حظيت بالموافقة، يتمُّ تشكيل لجنة لتطوير برنامج أكاديمي جديد لإعداد مقترح تفصيلي عن الموضوع. والدور الذي تقوم به هذه اللجنة محددٌ بشكلٍ واضح. كما أنَّ هناك عمليات فحص كافية وموازنات تنطوي عليها التوصيفات العامة لهذه الإجراءات؛ لإثراء عمليات تكييف التوصيفات الرئيسة للبرنامج كمخرجات التعلُّم المطلوبة، والتأكد من محاذاته للسياسات العامة للجامعة، مع خضوع هذه المقترحات للتنقيح من قبل العميد، ونائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والبحث العلمي، ومن ثم مجلس الجامعة، ومكتب رئيس الجامعة، ليتم بعد ذلك تقديم المقترح إلى مجلس التعليم العالي؛ للحصول على الترخيص. ومن أجل التأكد من صلة البرنامج بسوق العمل، فإنه يتم إجراء بحث عن وضع السوق من قبل لجنة تطوير البرنامج الأكاديمي الجديد مع تحديد جودة "الطرح"؛ يتم تحديدها ومقايستها مرجعيًّا على المستوى الإقليمي، إضافة إلى تلقي آراء من مراجعين أكاديميين وصناعيين محليين، وإقليميين ودوليين. ولجنة المراجعة تجد أن إجراءات وسياسات طرح برنامج أكاديمي جديد رصينة وواضحة

4.6 يوضح الإجراء الخاص بمراجعة البرامج العلمية قيام الجامعة بمراجعة جميع البرامج فصليًّا، وسنويًّا، ودوريًّا، ويتم التمييز بين هذه العمليات من خلال الإطار الذي تتم فيه المراجعة. فمراجعات نهاية الفصل تشمل رئيس القسم، ومجلس القسم، ولجنة مراجعة وتطوير البرامج في الكلية، والتي تشرف عليها لجنة الاعتماد وضمان الجودة في الكلية، ومكتب ضمان الجودة في الجامعة، في حين تكون المراجعة السنوية تحت إدارة عميد الكلية. وتتضمن هذه العملية تغييرات كبرى، وأخرى ثانوية في البرامج، بما فيها الإضافات التي تقترحها الأقسام والبرامج، وتغييرات في أسماء البرامج، إضافة إلى تغييرات في القيم الوزنية للساعات المعتمدة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هذا الإجراء يسمح بالمتابعة المستمرة والدؤوبة للبرنامج. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن العينات المقدمة من خطط التحسين بقدر ارتباطها ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، إلا أنها تنطوي على القليل من الإشارة إلى إجراءات التنفيذ، والتوقيتات المستهدفة، والنتائج الواضحة القابلة للقياس؛ لغرض التقييم. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بمراجعة خططها الخاصة بالتطوير بقدر ارتباطها ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي؛ من أجل التحليل والتقييم التفصيلي والتنفيذ الفعّال خلال سنة واحدة.

4.7 هناك سياسة مؤسسية تشير إلى مراجعة البرامج بصورة دورية كل خمس سنوات. وتشمل هذه المراجعات: توصيفات البرنامج، ومراجعة خطط التدريس، ومعطيات المصادر المتاحة، والتغذية الراجعة الداخلية والخارجية، وقضايا التدقيق الخارجي، والمقايسة المرجعية مع برامج أخرى مشابهة، واستطلاعات الأطراف ذات العلاقة. كما أنَّ العمليات والإجراءات الخاصة بتنفيذ التحسينات التي يُوصَى بها واضحة، وتقع تحت إشراف رئيس القسم، ولجنة قسم التصميم الداخلي، والعميد، والمجلس الاستشاري الصناعي، ولجنة تطوير ومراجعة البرامج الأكاديمية في الكلية، ومكتب الاعتماد وضمان الجودة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هذه الإجراءات، والتي تنطوي على مُدخلات رصينة من الأطراف الخارجية ذات العلاقة، كانت متبعة خلال المراجعة الكبرى الأخيرة لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي في العام الدراسي 2014–2015. ولجنة المراجعة تثمِّن أن البرنامج معنيٌّ بالتغذية الراجعة التي يقدمها الخريجون وقطاع الصناعة أثناء المراجعات الكبرى للبرنامج.

4.8 تطبق الجامعة إجراءً داخليًّا للأبحاث، يشرف عليه مكتب الاعتماد وضمان الجودة إلى جانب وحدة التقويم والقياس المؤسسي. وتشمل آليات التغذية الراجعة استطلاعات تقييم المقررات الدراسية، واستطلاعات رضا الطلبة، واستطلاعات الخروج من البرنامج. وترى لجنة المراجعة أنَّ آليات وإجراءات تحصيل التغذية الراجعة مناسبة، إلا أنَّ لجنة المراجعة لم تتلق شرحًا واضحًا عن كيفية عمل المعلومات التي يتم جمعها على إثراء عمليات التطوير والتعديل. وإضافة إلى ذلك، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود قدر كبير من التغذية الراجعة، ولكنه يخفق في بيان كيفية الاستجابة لمثل هذه التغذية، إن كانت توجد ثمة استجابة أصلاً. كما أنَّ الاستطلاع الأخير للخروج من البرنامج قد أشار بالفعل إلى نتائج ضعيفة/ مختلطة فيما يتعلق بالدعم الأكاديمي، وتقديم المشورة والإرشاد، وكذلك التهيئة الاحترافية في البرنامج. إلا أنه لم تُقدَّم خطة عمل عن كيفية التعامل مع هذه النتائج. ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير آلية للاستفادة من نتائج استطلاعات الأطراف ذات العلاقة في تحسين البرنامج ومخرجاته.

4.9 هناك عمليات وإجراءات لتشخيص الحاجات الضرورية للتطوير المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس في الكلية وفي الجامعة. كما يمكن أن يُجرى التطوير المهني المستمر ضمن إطار الجامعة، غير أنَّ التعرف على الخبرات التخصصية الخارجية في مجال التصميم الداخلي فيما يخص القضايا العالمية الراهنة هو بنفس الدرجة من الأهمية؛ لضمان الحداثة في السعة والعمق في التعليم والتعلُّم في البرنامج. و يتم تحديد حاجات تطوير أعضاء هيئة التدريس من قبل رئيس القسم ودعمها، إن كانت هناك موارد مالية كافية، وكان التوقيت مناسبًا. أمَّا بالنسبة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات ذات الجودة، فإنه توجد هناك سلسلة من الإجراءات الواضحة، والتي يجب القيام بها للحصول على الموافقة لحضور المؤتمرات، ومن ثم يجب على أعضاء هيئة التدريس بعد عودتهم أن يقدموا عرضًا لزملائهم عن المؤتمر. وقد شعرت لجنة المراجعة بالارتياح بعد أنْ وجدت أنَّ المؤسسة تتحرى إقامة الصلات التعاونية مع جامعات عالمية، وأنَّ التدريبات العملية التي جرت في المنامة، وأثينا، وديربي كانت ناجحة؛ الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى تبادل أعضاء هيئة التدريس/ الطلبة/ والمشروعات المشتركة مع هذه الجهات في المستقبل. وقد ناقشت لجنة المراجعة بالتفصيل الترتيبات الخاصة بالتطوير المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس، وهي تثمِّن أن الموظفين الأكاديميين يتلقون دعمًا مناسبًا بهذا الخصوص وفيما يتعلق بالفرص البحثية، إلا أنها تحذر من أن تدريب أعضاء هيئة التدريس يجب ألا يكون مجرد رد فعل؛ أي (استجابة

لبعض جوانب القصور أو الضعف)، بل يجب أن يكون تطويريًّا بحق. وما لم يكن واضحًا للجنة المراجعة هو كيفية إعطاء الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس، ولاسيما الذين يعملون بدوام جزئي، ومنحهم الوقت الكافي في القيام بعنصر تطويري يقررونه بأنفسهم؛ لذا فإن لجنة المراجعة تشجع الكلية على الاستمرار في تطوير فرص التطوير المهني المستمر للموظفين الأكاديميين ضمن ثقافة للتطوير الاستباقي والانعكاسي على السواء.

4.10 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن المجلس الاستشاري الصناعي يقوم بتحصيل الآراء من المستشارين الصناعيين حول الوضع الراهن لسوق العمل، ويراقب كيفية تطور هذه السوق. ويتم القيام بذلك إلى جانب استطلاعات أرباب الأعمال، واستطلاعات الخريجين، والتي جرى آخرها خلال فصليْ الربيع والصيف في عام 2015، حيثُ طُلِب من المشاركين إبداء الرأي عن كيفية تأثير بعض الأهداف الأساسية للبرنامج، كالمقدرة الفكرية مثلاً، ومهارات التواصل والعمل بروح الفريق، على حصولهم على فرص العمل. ويتم تسجيل النتائج المترتبة على هذه الاستطلاعات ومناقشتها مع المجلس الاستشاري الصناعي بهدف إثراء عملية التطوير المستقبلي للبرنامج. ولجنة المراجعة تقرُّ بأهمية هذه الوسائل في تدعيم المشاركة المباشرة مع القطاع الصناعي الإقليمي. ومع ذلك، وفي ضوء الأعداد القليلة للطلبة في الدفعات، فإن لجنة المراجعة توصي الكلية بأن تستطلع حاجات سوق العمل بصورة رسمية، وأن يتم إجراء هذه العملية بصورة جدية تُدرك الفرص والتطورات المحلية، والإقليمية، والدولية.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مجموعة من السياسات والضوابط المؤسسية والمنشورة على نطاق واسع ومطبقة بصورة فعّالة في عموم البرنامج
- هناك نظام داخلي شامل لضمان الجودة يراعي آراء الطلبة ومُنفَّذ بصورة منظمة
- البرنامج ملتزم نحو التغذية الراجعة المتحصلة من الخريجين ومن قطاع الصناعة خلال المراجعات الكبرى للبرنامج
- يتلقى أعضاء هيئة التدريس دعمًا من خلال فرص مناسبة للتطوير المهني المستمر والفرص البحثية.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة خطة التحسين الخاصة بالكلية بقدر ارتباطها ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي بحيث يكون هناك تحليل وتقييم وتنفيذ تفصيلي
- تطوير آلية للاستفادة من مخرجات استطلاعات الأطراف ذات العلاقة في تحسين البرنامج ومخرجاته
- استطلاع حاجات سوق العمل بصورة رسمية، والقيام بهذه العملية بصورة جدية، تأخذ في الاعتبار الفرص والتطورات المحلية، والإقليمية، والدولية.

4.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي الذي تطرحه كلية الهندسة المعمارية والتصميم في جامعة المملكة على قدر محدود من الثقة.